AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: +251-115-517 700 Fax: 5130 36
website: www. www.au.int

مؤتمر الاتحاد
الدورة العادية التاسعة والعشرون
أديس أبابا، إثيوبيا، 3-4 يوليو 2017

ASSEMBLY/AU/4 (XXIX)

الأصل: إنجليزي/فرنسي

تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا

تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن فى أفريقيا

أولا: مقدمة:

1. يُقدَّم هذا التقرير لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي وفقا للمادة 7 (ف) من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن. ويغطي التقرير الفترة من الدورة العادية الـ28 لمؤتمر الاتحاد الأفريقي التي عقدت يومي 30 و31 يناير 2017 في أديس أبابا، إثيوبيا إلى الدورة العادية الـ29 لمؤتمر الاتحاد المنعقدة يومي 3 و4 يوليو 2017. ويشمل التقرير الأنشطة التي قام بها مجلس السلم والأمن خلال الفترة قيد الاستعراض ويقدم لمحة عامة عن ضع السلم والأمن في القارة بخصوص حالات النزاعات والأزمات وكذلك وضع تنفيذ المنظومة الأفريقية للسلم والأمن. وعلاوة على ذلك، تم إرفاق يرد استنتاجات خلوة مجلس السلم والأمن حول تنفيذ نتائج الخلوات المتعاقبة لمجلس السلم والأمن والقرارات ذات الصلة للفترة من 2007 إلى 2016، المعقودة من 3 إلى مايو 2017 في كيغالي، رواندا، بهذا التقرير بغية اعتمادها من قبل المؤتمر.

2. يتألف المجلس من خمسة عشر (15) عضوا متساوي الحقوق تمشيا مع المادة 5 (1) من البروتوكول. وفيما يلي القائمة الحالية لأعضاء المجلس: الجزائر، بتسوانا، بوروندي، تشاد، الكونغو*، مصر*، كينيا*، النيجر، نيجيريا*، رواندا، سيراليون، جنوب أفريقيا، توجو، أوغندا وزامبيا*1. ووفقا للمادة 23 من قواعد إجراءات المجلس، يتناوب أعضاء المجلس شهريا على رئاسته حسب الترتيب الأبجدي الإنجليزي لأسمائهم. وخلال الفترة قيد البحث، تناوب رواندا وجنوب أفريقيا وتوجو وأوغندا وزامبيا على رئاسة المجلس. وترأس نيجيريا المجلس في شهر يوليو الجاري.

3. وطوال الفترة قيد الاستعراض، واصل المجلس جهوده في معالجة أوضاع النزاعات والأزمات، بما في ذلك القيام ببعثات ميدانية إلى بعض مناطق النزاعات في القارة.

ثانيا: أنشطة مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي

4. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبقى مجلس السلم والأمن قيد نظره حالات النزاعات والأزمات في القارة وكذلك القضايا المواضيعية المتصلة بتعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا. وفي هذا السياق، عقد مجلس السلم والأمن اجتماعات مختلفة حول أوضاع النزاعات/الأزمات، بما في ذلك: جمهورية الكونغو الديمقراطية، دارفور (السودان)، جامبيا، غينيا بيساو، الصومال، جنوب السودان، الصحراء الغربية. وقد بحث المجلس أيضا أنشطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والبعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وأنشطة هيئة الحكماء للاتحاد الأفريقي لعام 2016. وعلاوة على ذلك، بحث المجلس التطورات الخاصة بالقوة الأفريقية الجاهزة وقدرتها على الانتشار السريع، والقدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات، ومشروع المفهوم الاستراتيجي لعمليات القوة المشتركة للدول الخمس لمنطقة الساحل، وعمليات فريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات ضد جماعة بوكو حرام، ومبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، فضلا عن الجهود الجارية لتفعيل صندوق السلام للاتحاد الأفريقي والشراكة بين والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال تمويل أنشطة السلم والأمن للاتحاد الأفريقي.

5. وعقد المجلس اجتماعات حول مسائل مواضيعية من قبيل: دور المرأة في حماية الأرواح في بيئات أمنية صعبة في أفريقيا، وحرية حركة الأفراد والسلع وآثارها على السلم والأمن في أفريقيا،

---

[1] * يشير إلى أعضاء مجلس السلم والأمن بولاية مدتها ثلاث سنوات

وحماية الأطفال من النزاعات: تسليط الضوء على مسألة الجنود الأطفال في أفريقيا، وإنهاء زواج الأطفال، والتحركات عبر الحدود لمخربي السلام والاستجابة للتحديات، والإنذار المبكر ووضع السلم والأمن في أفريقيا، وإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات في أفريقيا، والسلام والمصالحة والعدالة، ومنع جرائم الكراهية وأيدولوجية الإبادة الجماعية في أفريقيا، والأمن والسلامة البحريين في أفريقيا، والسلام والأمن وتنمية الاقتصاد الأزرق في أفريقيا.

6. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المجلس ببعثتين ميدانيتين إلى الصومال والسودان (دارفور) في الفترة من 23 إلى 26 مارس 2017، ومن 15 إلى 18 مايو 2017، على التوالي وذلك لجمع معلومات مباشرة عن الوضع في هذين البلدين من أجل إيجاد أفضل السبل والوسائل للمساهمة في الجهود الرامية إلى حل النزاعات في هذين البلدين. كما عقد المجلس خلوته السنوية في كيجالي، رواندا، في الفترة من 3 إلى 5 مايو 2017 تحت عنوان: تنفيذ نتائج الخلوات المتعاقبة لمجلس السلم والأمن والقرارات ذات الصلة من 2007 إلى 2016. وخلال الخلوة، استعرض المجلس حالة تنفيذ استنتاجات الخلوات من عام 2007 إلى عام 2016. واعتمد المجلس نتائج هذه الخلوة في اجتماعه الـ688 المعقود في 26 مايو 2017، وهي مرفقة بهذا التقرير من أجل إقرارها من قبل الدورة العادية الحالية لمؤتمر الاتحاد.

7. واجتمع المجلس على المستوى الوزاري مرتين في جلستيه الـ661 والـ682 المعقودتين في 23 فبراير 2017 و25 أبريل 2017، على التوالي. وناقش الاجتماع الـ661 مسألتين: حماية الأطفال من النزاعات: تسليط الضوء على مسألة الجنود الأطفال في أفريقيا؛ وحرية تنقل الأفراد والسلع وآثارها على السلم والأمن في أفريقيا، في حين تناول الاجتماع الـ682 الأمن والسلامة البحريين في أفريقيا والسلام والأمن وتنمية الاقتصاد الأزرق في أفريقيا.

8. ووفقا للممارسة المتبعة من قبل المجلس، قام رؤساء المجلس لمختلف الأشهر بتمثيل المجلس في مختلف أنشطة الاتحاد الأفريقي، وخاصة الاجتماعات التي تتناول قضايا السلم والأمن في أفريقيا. فقد مثّل أوغندا رئيس المجلس لشهر مايو 2017 المجلس في الدورة الرابعة للبرلمان الأفريقي التي عقدت في ميدراند، جنوب أفريقيا، في 11 مايو 2017 والتي تناولت تحديات السلم والأمن في أفريقيا

ثالثا: <u>وضع السلم والأمن في أفريقيا: النزاعات وحالات الأزمات</u>

9. أحرز **الصومال،** بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، تقدما كبيرا في عمليات بناء المؤسسات السياسية والحكومية من خلال إجراء انتخابات عامة أسفرت عن إنشاء برلمان اتحادي يضم مجلسين ويعمل بكامل طاقته، وانتخاب رئيس جديد، وتعيين رئيس للوزراء، وإنشاء مجلس للوزراء. وقد أُنجزت عملية تشكيل الدولة إلى حد كبير، وأُجريت انتخابات في معظم الولايات، باستثناء صوماليلاند ودولة غالمودوغ. كما تبذل الحكومة الاتحادية الصومالية جهودا متضافرة لتسريع الإصلاحات الدستورية قبل الانتخابات العامة في 2021/2020.

10. وفي 16 أبريل 2017، وقعت الحكومة الاتحادية وقادة الولايات اتفاقا سياسيا بشأن هيكل الأمن الوطني أقره مجلس الأمن الوطني الصومالي في 8 مايو 2017. ويضع هيكل الأمن الوطني الأساس لإصلاح القطاع الأمني للبلد بهدف إلى إنشاء قوات أمن وطنية صومالية ذات هياكل وسياسات موحدة. وفي مؤتمر لندن الذي عقد في 11 مايو 2017، اتفقت الحكومة الاتحادية و42 شريكا إقليميا ودوليا، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، على ميثاق الأمن والشراكة الجديدة من أجل الصومال، من أجل دعم خطة التنمية الوطنية للصومال التي تقوم على المساءلة المتبادلة والالتزام بمتابعة التقدم المحرز والنتائج المحققة، بما في ذلك مؤتمر الأمن المقرر عقده في أكتوبر 2017 ومنتدى الشراكة الرفيع المستوى المزمع عقده في غضون ستة أشهر وعلى أساس منتظم بعد ذلك. وخلال الفترة قيد الاستعراض، كثف الاتحاد الأفريقي جهوده فيما يتعلق بالوضع في الصومال.

ففي 18 مارس 2017، قام رئيس المفوضية ومفوض السلم والأمن بزيارة إلى مقديشيو، تلتها بعثة ميدانية قام بها مجلس السلم والأمن إلى الصومال في الفترة من 23 إلى 26 مارس 2017.

11. وبدوره، قام رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، فخامة السيد محمد عبد الله محمد، بناء على دعوة من رئيس المفوضية، بزيارة إلى مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في 4 مايو 2017. وعلى هذه الخلفية، أطلق الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الصومالية فريق العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والصومال من أجل تعزيز التنسيق بين مختلف الشركاء لدعم هيكل الأمن الوطني في الصومال. وقد جدد مجلس السلم والأمن، في اجتماعه الـجلسته 684 المعقود في 28 أبريل 2017 ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لفترة إضافية مدتها ستة أشهر، ريثما يتم الانتهاء من الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وجرت عملية الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في أديس أبابا ومقديشو في الفترة من 17 إلى 29 مايو 2017. وتناول الاستعراض المسائل المتعلقة بالمهام والوظائف والموارد والجهات الفاعلة والتنسيق وغير ذلك من الأنشطة المطلوبة التي يتعين الاضطلاع بها بحلول أكتوبر 2018، وهو الموعد الذي من المقرر أن تبدأ البعثة فيه بالانسحاب وتسليم مهامها لقوات الأمن الصومالية الوطنية. أكد الاستعراض أيضا بناء القدرات التي تشتد إليها الحاجة والدعم اللوجستي لقوات الأمن الصومالية الوطنية حتى تكون في موقف يسمح لها بأن تتسلم من الأميسون تدريجيا عندما يأتي الوقت لانسحاب البعثة. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك تحديات خطيرة في القدرة المؤسسية على تحصيل الإيرادات، وتقديم الخدمات الأساسية، ومكافحة الفساد والعدالة وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان وتعزيز المصالحة.

12. وفيما يتعلق بالوضع الأمني، لا تزال حركة الشباب تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار في الصومال. وتواصل الجماعة الإرهابية شن اعتداءات غير متناظرة على المدنيين وكذلك على قوات الأمن الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ومما يبعث على القلق البالغ عودة أنشطة القرصنة خلال الفترة قيد الاستعراض. بالإضافة إلى ذلك أدت حالة الجفاف إلى تفاقم الوضع الإنساني في الصومال. وينبغي معالجة هذا الوضع على وجه الاستعجال بغية إغاثة السكان المحتاجين في البلد.

13. وعليه، قد يود المؤتمر تكرار مناشدته للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي الأوسع مواصلة دعمه السياسي والمالي واللوجستي للصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لضمان الاستقرار الكامل في البلد؛ ودعوة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المالي واللوجستي المستدام لإصلاح القطاع الأمني في الصومال، بما يتيح تفعيل هيكل الأمن الوطني. قد يرغب المؤتمر في استحضار بيان مجلس السلم والأمن الصادر في 6 سبتمبر 2016 داعيا مجلس الأمن للأمم المتحدة إلى النظر في رفع حظر الأسلحة المفروض على الصومال، عقب صدور قراره 2244 (2015)، باعتباره جانبا حاسما في بناء المؤسسات الأمنية الصومالية؛ والإعراب عن قلقه إزاء التهديد الذي لا تزال حركة الشباب تشكله أمام السلم والأمن والاستقرار في الصومال؛ وأعرب أيضا عن قلقه من عودة أنشطة القرصنة قبالة ساحل الصومال إلى الظهور من جديد. وقد يرغب المؤتمر في أن يدعو الشركاء الدوليين للاتحاد الأفريقي إلى تنسيق دعمهم من خلال آلية التنفيذ المتفق عليها للشراكة الجديدة من أجل الصومال والميثاق الأمني وذلك من أجل تحقيق الأثر الأمثل للجهود المشتركة؛ ودعوة المجتمع الدولي إلى زيادة الدعم في معالجة الاحتياجات الإنسانية المتفاقمة في البلد.

14. **وفي جنوب السودان،** لا يزال الوضع الأمني والإنساني يشكل مصدر قلق شديد في ظل العملية السياسية المتوقفة والانشقاقات من الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض من الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركات المسلحة الجديدة، ولا سيما جبهة الإنقاذ الوطني بقيادة اللواء توماس سيريلو. وفي ضوء ما تقدم، يستمر القتال في أنحاء مختلفة من البلد. وهذه الانشقاقات وظهور جماعات مسلحة جديدة تشكل حتما مزيدا من التحديات أمام تنفيذ اتفاق السلام. ومن الناحية

الإيجابية، أعلن الرئيس سلفا كير ماريديت وقف إطلاق النار من جانب واحد وعيّن أعضاء لجنة توجيه الحوار الوطني في مايو 2017. لسوء الحظ قد نددت جماعات المعارضة المسلحة حتى الآن بمبادرات الرئيس، معربة عن عدم الثقة في وفاء الرئيس بهذه الالتزامات. وفي الوقت نفسه، قام رئيس المفوضية ومفوض السلم والأمن ومفوض الشؤون السياسية بزيارة إلى جنوب السودان في مارس 2017 وأجروا مناقشات مستفيضة مع الرئيس والنائب الأول للرئيس. وخلال الزيارة، أكد وفد الاتحاد الأفريقي على الحاجة إلى وقف الأعمال العدائية من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للحوار الوطني فضلا عن وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الأكثر تضررا.

15. وفي ظل استمرار القتال، يظل انعدام الأمن الغذائي والمجاعة والأعداد المتزايدة من النازحين داخليا واللاجئين في الدول المجاورة مصدرا للقلق الشديد. وفي فبراير 2017، أعلنت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المجاعة في مقاطعتي لير وميانديت. وقللت هذه التطورات من آمال إنهاء العنف بسرعة خلال الفترة قيد الاستعراض، حيث تتطلب زيادة التزام أصحاب المصلحة والضامنين لاتفاق السلام والمنطقة. وفي الوقت نفسه، كانت القمة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية والأمم المتحدة التي عقدت في 29 يناير 2017، عاملا حاسما في إطلاق منبر عمليّ لتبادل المعلومات وتنسيق الجهود بشأن جنوب السودان. ودعا الاجتماع الممثل السامي للاتحاد الأفريقى لجنوب السودان الرئيس السابق ألفا عمر كونارى إلى تبني الدبلوماسية المكوكية. وتبعا لذلك، قام الرئيس كوناري ببعثات إلى جنوب السودان في مارس ويونيو 2017، وحث على وقف الأعمال العدائية ودعا إلى حوار وطني شامل. وخلال اجتماعاته المختلفة، أكد لمحاوريه على أن الحوار الوطني يتيح فرصة فريدة للعودة إلى طريق السلام والاستقرار والمصالحة الدائمة. وتعهد بمواصلة دعم شعب جنوب السودان، وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وقيادة الحوار الوطني من أجل ضمان شمولية المنتدى واستقلاله وشفافيته وحياده.

16. في الآونة الأخيرة، حظيت عملية السلام بزخم كبير، عندما دعت القمة الاستثنائية الحادية والثلاثين للهيئة الحكومية المشتركة للتنمية، المعقودة في 12 يونيو 2017، في أديس أبابا، إلى عقد منتدى تنشيط رفيع المستوى لمناقشة إجراءات ملموسة ترمي إلى استعادة وقف إطلاق النار الدائم، ووضع جدول زمني منقح وواقعي وجدول زمني للتنفيذ من أجل إجراء انتخابات ديمقراطية تشكل نهاية الفترة الانتقالية. وأدانت قمة الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية أيضا العنف الذي لا تزال ترتكبه القوات الحكومية والجماعات المسلحة الأخرى، ولا سيما عندما يؤثر أيضا على العاملين في المجال الإنساني. وأعرب الاجتماع عن أسفه إزاء التأخير في نشر قوة الحماية الإقليمية. وعليه، قرر عقد اجتماع لرؤساء الدفاع للبلدان المساهمة بالقوات وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بالإضافة إلى الأمم المتحدة لمناقشة جميع المسائل العالقة والاتفاق على جدول زمني نهائي للنشر الكامل. ونظرا لتدهور الوضع الإنساني، أكد الاجتماع على ضرورة تقديم المساعدة الإنسانية لجميع مواطني جنوب السودان دون أي تمييز.

17. دفعت الأعمال العدائية في جنوب السودان بأكثر من مليون لاجئ إلى البلدان المجاورة، ولا سيما إلى أوغندا. ووفقا للمسؤولين في حكومة أوغندا، فإن هذا التدفق الجماعي غير المسبوق يضع ضغوطا هائلة على خدماتهم العامة وهياكلهم الأساسية المحلية والبنية التحتية المحلية ويتطلب عناية عاجلة من المجتمع الدولي لأن الوضع أصبح من غير الممكن تحمله. ونتيجة لهذا الوضع، عقد الرئيس موسيفيني في كمبالا مؤتمر تضامن مع اللاجئين خلال يومي 22 و23 يونيو 2017 بغية تعبئة الأموال لدعم اللاجئين في أوغندا على مدى السنوات الأربع القادمة. وحضر المؤتمر ايضا زعماء إقليميون، والامين العام للامم المتحدة انطونيو جوتيريس، وغيرهم من الضيوف والجهات المانحة الدولية الرفيعة المستوى. وعلاوة على ذلك، أقام الرئيس يويري موسيفيني، خلال شهر يونيو 2017، اتصالات مع قوى المعارضة من جنوب السودان بهدف ضمها إلى عملية السلام. ووافقت بعض قوى المعارضة على اقتراح وضع الأسلحة والعمل مع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بينما لم توافق مجموعات أخرى بعد على هذه المقترحات.

18. وفي ضوء هذه التطورات، قد يود المؤتمر أن يثني على الجهود المتواصلة التي يبذلها ممثل الاتحاد الأفريقي السامي لجنوب السودان، الرئيس السابق ألفا عمر كوناري، في مساعدة مختلف أصحاب المصلحة في جنوب السودان على مواجهة تحدياتهم من خلال، المشاركة البناءة كما اتفق على ذلك الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية خلال اجتماعهم المنعقد في 29 يناير 2017 ويشدد على الحاجة إلى مواصلة التفاعل الرسمي كما اتفقت على ذلك المؤسسات الثلاث ويجيز مقررات قمة الإيجاد الحادية والثلاثون وخاصة فيما يتعلق بعقد اجتماع عاجل للمنتدي الرفيع المستوى لتنشيط اتفاقية السلام.

19. قد يود المؤتمر أيضا أن يحث المجتمع الدولي على تقديم المزيد من المساهمات المالية لمعالجة الوضع الإنساني الصعب في جنوب السودان والدول المجاورة، وأن يدعو حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية والجيش الشعبي لتحرير السودان وجميع الجماعات المسلحة الأخرى إلى احترام القانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بالعاملين في المجال الإنساني من أجل تيسير وصول الوكالات الإنسانية إلى السكان المحتاجين وتهيئة بيئة مواتية لتمكينها من من تقديم المساعدة إليهم. وفي هذا الصدد، قد يود المؤتمر أن يثني على جهود الرئيس يويري موسيفيني وحكومة أوغندا في التصدي للتحديات في جنوب السودان.

20. شهد الوضع السياسي والأمني في دارفور تحسنا ملحوظا، كما أكدت على ذلك كل من بعثة المراجعة الاستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مارس 2017، والمهمة الميدانية لمجلس السلم والأمن التي تم القيام بها من 15 إلى 18 مايو 2017. أوصت المراجعة الاستراتيجية، انسحابا تدريجيا ومرحليا للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من بعض مناطق دارفور. اقترح تقرير المراجعة الاستراتيجية المشتركة نهجا ذا شقين في تبني مفهوم جديد للعمليات يجمع بين مهام بناء السلام وحفظ السلام. إن المناطق الواقعة خارج جبل مرة والمنطقة المجاورة المتضررة، أي المناطق التي شهدت قتالا أقل لسنوات، تحتاج إلى نهج موجه نحو بناء السلام أكثر مما تحتاج إليه جبل مرة. وفي هذه المناطق، ينبغي أن يكون دور العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، منصبا على تثبيت الوضع ودعم الشرطة والمساعدة في بناء مؤسسات سيادة القانون مع مواصلة التوسط للحيلولة دون وقوع النزاعات بين الفصائل واستثمار الموارد في ما تبقى من اللجان / صناديق الهيئة الإقليمية السابقة لدارفور ومتابعة القضايا ذات الصلة بإصلاح القطاع الأمني وتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ومع ذلك، فقد أوصت بإنشاء قوة تكتيكية لجبل مرة بغية تأمين الوضع في هذه المنطقة حيث ينشب القتال بشكل متقطع. وسيتم تزويد القوة المتبقية بمضاعفات من القوات لتمكينها من الاستجابة بكفاءة لنشوب أي اشتعال عسكري محتمل. وقد اعتمد رئيس مفوضية الاتحاد األفريقي والأمين العام للأمم المتحدة تقرير المراجعة، وتم تقديمه بعد ذلك إلى مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن للأمم المتحدة في يونيو 2017 باعتباره تقريرا مشتركا بينهما.

21. وبالنظر إلى الدعوة إلى الانسحاب التدريجي والمرحلي، فإن العملية المختلطة، التي بدأت الآن، سيعاد تشكيله على مرحلتين تستغرق كل منهما ستة أشهر، مما سيؤدى إلى تخفيض قوام العنصر العسكري بنسبة 44%، وعنصر الشرطة بنسبة 30%، وإغلاق 11 موقعا للأفرقة، وسحب العنصر العسكري من 7 مواقع أخرى للأفرقة، على أن يكون مفهوما أن البعثة ستحتفظ بقدرات الاستجابة السريعة الكافية والمتنقلة لكي تتمكن من التعامل مع التحديات الأمنية عند نشوئها.

22. في السودان، عين الرئيس عمر حسن البشير النائب الأول للرئيس بكري حسن صالح ليتولى أيضا مهام رئيس الوزراء تمشيا مع نتائج الحوار الوطني، في مارس 2017. وفي وقت لاحق، أعلن رئيس الوزراء الجديد في 11 مايو 2017 تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة تتمثل مهمتها في الإشراف على تنفيذ توصيات الحوار الوطني حتى 2020. كما ستكون مسؤولة عن الإصلاحات الدستورية والاقتصادية، فضلا عن عملية المصالحة الوطنية المقترحة. وخلال الفترة قيد الدراسة،

تم إحراز تقدم في الجهود التي يبذلها فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي لمساعدة الحكومة السودانية والحركات المسلحة وأحزاب المعارضة على المشاركة في عملية سياسية شاملة. وفي هذا الصدد، يواصل الممثل الخاص المشترك بين فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي والبعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور التواصل مع الحركات المسلحة في دارفور بغية إعادة المفاوضات حول وقف الأعمال العدائية مما يؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار على النحو المقترح في اتفاق خارطة الطريق الموقع في مارس وأغسطس 2016 من جانب حكومة السودان والحركات المسلحة في دارفور على التوالي. ومما يؤسف له أن جيش تحرير السودان / عبد الواحد لا يزال يرفض الانضمام إلى عملية الوساطة، الأمر الذي يشكل تحديات كبيرة لعملية السلام. وتجدر الإشارة إلى أن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على السودان منذ 1997 والتي رفعها جزئيا في 13 يناير 2017 ستخضع للمراجعة في 12 يوليو 2017. وتتعاون حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية والسودان في عدة مجالات، ولا سيما في مكافحة التطرف العنيف، مما مهد الطريق لتحسين العلاقات. إن من شأن تخفيف العقوبات على السودان، ولا سيما العقوبات الاقتصادية، أن يخفف من حدة الصراع الكبير الذي يواجهه الأبرياء في السودان.

23. وفي ضوء هذه التطورات، قد يود المؤتمر أن يحيط علما بتوصيات تقرير المراجعة الاستراتيجية المشتركة الذي قدمه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن للأمم المتحدة عن انسحاب قوات العملية المختلطة وإعادة تشكيلها، ويشدد على ضرورة تنفيذ العملية بطريقة تدريجية وسلسة، لضمان عدم تعرض السكان المدنيين للخطر. وقد يود المؤتمر أيضا أن يثني على السودان لتشكيل حكومة جديدة للوحدة الوطنية، ويحث الحكومة الجديدة على تكثيف الجهود، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، من أجل إعادة البناء بعد انتهاء الصراع في المناطق التي أخلتها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي. وبوجه خاص قد يود المؤتمر أن يحيط علما بالخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة بالفعل لتخفيف نظام العقوبات المفروضة على السودان والتطلع إلى رفعها بالكامل عن استعراضها في 12 يوليو 2017 . والأمم المتحدة في دارفور. وعلاوة على ذلك، قد يود المؤتمر أن يثني على فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي لجهوده الدؤوبة من أجل مساعدة السودانيين على التوصل إلى حلول سلمية لتحدياتهم المتعددة، وتشجيعهم أيضا على مواصلة تعزيز عملية شاملة للمساعدة في المراحل المقبلة من عملية السلام. قد يود المؤتمر أن يحث بقوة الحركات المسلحة على الانخراط دون مزيد من التأخير في عملية التفاوض، لتبدي بذلك تحلّيها بروح المسؤولية المطلوبة وتتخلى عن موقفها المتعنت الحالي.

24. تجدر الإشارة إلى أن السودان وجنوب السودان قد أعادا تنشيط الآلية السياسية والأمنية المشتركة بغية معالجة الانشغالات الأمنية العالقة بين البلدين. وفي هذا الصدد، عقد فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي دورة استثنائية للآلية السياسية والأمنية المشتركة يومي 14 و15 مايو 2017، مما يسلط الضوء على مركزية إنشاء الآلية المشتركة لتفتيش ورصد الحدود وتشغيلها على نحو كامل من أجل ضمان الأمن في السودان وجنوب السودان. كما اتفقت الدولتان على عقد اجتماع للجنة الأمنية المشتركة بغية متابعة تنفيذ قرارات الآلية السياسية والأمنية المشتركة. لسوء الحظ، في يونيو 2017، اتهم جنوب السودان السودان بتكريم متمردي جنوب السودان، ودعا بالتالي إلى تأجيل اجتماع اللجنة الأمنية المشتركة إلى وقت يحدد لاحقا. وفي هذه الأثناء، عُقد الاجتماع الرابع للجنة النهج المشترك الثلاثية للمجتمع الدولي في أديس أبابا يزمي 19 و20 مايو 2017، ووافق على تجديد جهوده المشتركة لضمان رفع العقوبات وتخفيف عبء الديون وتقديم المساعدة الاقتصادية المقدمة من المجتمع الدولي. وقد تم وضع استراتيجية جديدة للتوعية تشمل زيارات إلى الولايات المتحدة وعواصم أوروبية رئيسية

25. قد يود المؤتمر أن يشيد بحكومتي السودان وجنوب السودان لتوصلهما إلى اتفاقيات حول تفعيل آلية الحدود المشتركة للتحقيق والرصد. وفي نفس الوقت ونظراً لتأجيل اجتماع لجنة الأمن المشتركة

بطلب من السودان قد يود المؤتمر أن يدعو إلى عقد الاجتماع الذي سبق أن تم تأجيله لهذه اللجنة بدون شروط مسبقة لمعالجة المسائل العالقة بين البلدين وخاصة فيما يتعلق بإنشاء اللجنة ويحث كل من السودان وجنوب السودان على عقد مزيد من الاجتماعات العادية للآلية السياسية والأمنية بغية معالجة المسائل العالقة فيما بين البلدين.

26. اجتمعت **لجنة الإشراف المشتركة لأبيي في أديس أبابا في 30 مايو 2017**، ووافقت على دعم جهود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في أبيي. واتفقت على حث الحكومتين على تنفيذ اتفاق 20 يونيو 2011 بشأن إدارة وأمن منطقة أبيي.

27. ويرجى من المؤتمر حث حكومتي السودان وجنوب السودان على التنفيذ العاجل لاتفاقية 20 يونيو 2011 بشأن إدارة وأمن منطقة أبيي، ولا سيما إنشاء المجلس والإدارة والشرطة. ويرجى من المؤتمر أيضا حث الحكومتين على بدء مناقشات بشأن عملية إجراء استفتاء في أبيي تمشيا مع اتفاقية السلام الشامل لعام 2005. ويرجى من المؤتمر أيضا الإشادة بقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي للحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة أبيي.

28. شهد الوضع بين جيبوتي وإريتريا تطورات جديدة خطيرة خلال الفترة قيد الاستعراض، في أعقاب قرار قطر سحب قواتها لحفظ السلام من الحدود بين جيبوتي وإريتريا. وتجدر الإشارة إلى أن الطرفين اتفقا، بموجب الاتفاقية الموقعة في 6 يونيو 2010، في إطار وساطة قطر، على نشر القوات القطرية على طول حدودهما المشتركة. وفي هذا السياق، ناشد رئيس المفوضية في بيان صحفي صادر في 19 يونيو 2017، بالهدوء وضبط النفس، وشدد على أن الاتحاد الأفريقي يسيطر تماما على المسألة ويقف على أهبة الاستعداد لمساعدة الطرفين على تطبيع علاقاتهما وتعزيزهما وحسن الجوار في إطار صكوك الاتحاد الأفريقي ذات الصلة. ويرجى من المؤتمر أن يدعو إلى ضبط النفس وتشجيع رئيس المفوضية على مواصلة جهوده من أجل تطبيع العلاقات بين البلدين. ويرجى من المؤتمر أيضا حث الطرفين على تقديم تعاونهما الضروري لجهود الاتحاد الأفريقي.

29. لا تزال مسألة أراضي **الصحراء الغربية** غير المتمتعة بالحكم الذاتي، التي أدرجت في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في عام 1963 دون حل، على الرغم من اعتماد العديد من القرارات من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، التي تدعو إلى اتخاذ تدابير نهائية لتمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير. إن الجهود المتتالية التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، بدءا بخطة التسوية لمنظمة الوحدة الأفريقية/ الأمم المتحدة، ومن خلال إطار التفاوض الحالي التابع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمكلف بموجب قرار مجلس الأمن 1754 (2007) ظلت متوقفة نتيجة للشرط المسبق المستمر للمحادثات رغم أن هذه الشروط المسبقة قد استبعدت صراحة قرار مجلس الأمن 1754 (2007) الذي كلف بإجراء محادثات في المقام الأول.

30. اقترح الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، في تقريره الذي قدمه في أبريل 2017 إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إعادة إطلاق عملية السلام التي طال أمدها بدينامية وروح جديدة. وأيد مجلس الأمن في قراره 2351 (2017) مقترحه، وفي حين جدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى 30 أبريل 2018، دعا الطرفين مرة أخرى إلى استئناف المفاوضات المباشرة، في إطار المعايير السابقة التي حددها، لتمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير. وقد تم نزع فتيل الأزمة في غير غيرات التي نشأت نتيجة لانهيار الوضع الراهن لنظام وقف إطلاق النار في المنطقة من خلال سحب المغرب قواته وبالتالي إعادة نشر قوات الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية من المنطقة. وفيما يتعلق بمسألة عودة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية إلى وظائفها الكاملة، فمن أصل 84 فردا من موظفي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذين طردهم المغرب من الإقليم، لم يسمح للعودة

إلا لاثنين وأربعين شخصا لا يوجد من بينهم أي من أفراد الاتحاد الأفريقي، مما ترك الوظيفة المثلى للبعثة في شك خطير. وفي 25 مايو 2017، أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة مجلس الأمن للأمم المتحدة باعتزامه تعيين السيد هورست كوهلر، الرئيس السابق لجمهورية ألمانيا الاتحادية، مبعوثا شخصيا له للصحراء الغربية.

31. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أبقت أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي هذه المسألة قيد نظرها. وقد قبل مؤتمر الاتحاد، في دورته الثامنة والعشرين التي عقدت في يناير 2017 طلبَ المملكة المغربية الانضمام إلى الاتحاد الأفريقي بوصفه العضو الخامس والخمسين، وأعرب عن أمله في أن تحقق عضويته في المنظمة نتائج إيجابية وحلا نهائيا للنزاع. واعتمد المؤتمر أيضا المقرر Assembly/AU/6(XXVIII) خلال الدورة العادية الثامنة والعشرين، وأعرب عن بالغ قلقه إزاء استمرار الجمود في عملية السلام، وحث الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن للأمم المتحدة على اتخاذ التدابير المناسبة من أجل التوصل إلى حل عاجل للنزاع. وفي الجلسة الـ668 التي عقدت في 20 مارس 2017، استعرض مجلس السلم والأمن الوضع في الصحراء الغربية، ودعا بصفة خاصة الطرفين، بصفتهما دولتين عضوين، إلى إجراء محادثات مباشرة وجادة للتغلب على الجمود الحالي في عملية السلام امتثالا للقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وقرر مجلس السلم والأمن أيضا إعادة تنشيط اللجنة المخصصة لرؤساء الدول والحكومات المعنية بالنزاع في الصحراء الغربية، والتي أُنشئت عملا بالقرار AHG/Res.92(XV)، الذي اعتُمد خلال الدورة العادية الخامسة عشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية، والتي عقدت في الخرطوم، السودان في الفترة من 18 إلى 22 يوليو 1978، وطلب مجلسُ السلم والأمن إلى رئيس المفوضية إجراء المشاورات اللازمة لاستكمال تشكيل اللجنة المخصصة وتفعيلها. كما حث المجلسُ المغربَ على السماح لبعثة مراقبي الاتحاد الافريقي بالعودة الى العيون، الصحراء الغربية.

32. وفي ضوء ما سبق، يرجى من المؤتمر أن يؤكد من جديد عزمه على إيجاد حل دائم للصراع في الصحراء الغربية، ويهيب بالدولتين العضوتين: المملكة المغربية والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، أن تشاركا في محادثات مباشرة وجادة، وتقديم التعاون اللازم لأجهزة السياسة للاتحاد الافريقي والمفوضية والممثل السامي للاتحاد الأفريقي للصحراء الغربية. ويرجى من المؤتمر أيضا أن يرحب بالتزام الأمين العام للأمم المتحدة بإعادة إطلاق عملية التفاوض بدينامية جديدة وروح جديدة تفضي إلى استئناف المفاوضات بحسن نية ودون شروط مسبقة بين الطرفين بهدف التوصل إلى حل دائم، الأمر الذي ينبغي أن ينص على استفتاء شعب الصحراء الغربية حول تقرير المصير في سياق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وقرارات الاتحاد الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية.

33. خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت **ليبيا** مصدر قلق كبير للاتحاد الأفريقي، وخاصة فيما يتعلق بالتحديات التي تمت مواجهتها في تنفيذ الاتفاق السياسي في ليبيا في ديسمبر 2015. وعلى الرغم من أن هناك دعما واسعا من قبل جميع العناصر الفاعلة، إلا أن هناك أيضا إدراكا بأن بعض أحكام هذه الاتفاقية تحتاج إلى مراجعة. وفي هذا الصدد، يجدر بالملاحظة أن المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب قد شرع في إجراء حوار للاتفاق على تعديل النطاق والفقرات المحددة لاتفاق السلام الشامل. وفي هذا الخصوص، فإن عملية اختيار أعضاء الوفود من كل من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، على قدم وساق. وفي ظل هذه الخلفية، عقد الحوار السياسي الليبي، الذي ما زال يقوم بدور استشاري هام، بشكل غير رسمي في يناير 2017، حيث اقترح الأعضاء خيارات لحل القضايا الخلافية الرئيسية التي تعرقل تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، بما في ذلك تكوين ودور مجلس الرئاسة، والقيادة العليا للجيش الوطني الليبي. ولا يزال عدم وجود حوار سياسي هادف بين مجلس الرئاسة ومجلس النواب يميز العلاقات. كما أن الانقسامات المتزايدة داخل الأطراف الليبية تجعل من الصعب البحث عن حل للأزمة في إطار الاتفاق السياسي الليبي.

34. ويؤدي الشلل السياسي إلى زيادة تفاقم الحالة الأمنية والإنسانية في البلاد. ولا تزال الحالة الأمنية في طرابلس على وجه الخصوص، غير مستقرة ولا يمكن التنبؤ بها. إن المواجهات بين الجماعات المسلحة الموالية لمجلس الرئاسة والمعارضين له تضع سلامة مواطني طرابلس في خطر كبير. إن الهجوم على قافلة رئيس الوزراء فايز سراج، في 21 فبراير 2017، من قبل القوات الموالية للمؤتمر الوطني العام، هو مثال على الوضع الراهن. ووقع القتال أيضا في أجزاء أخرى من ليبيا. وهناك حاجة أيضا إلى اتخاذ إجراءات ترمي إلى منع الإرهاب ومكافحته، ولا سيما من خلال التنفيذ الفعال للصكوك الأفريقية والدولية ذات الصلة.

35. يواصل الاتحاد الأفريقي، من خلال اللجنة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي لليبيا، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي في ليبيا، العمل مع أصحاب المصلحة الليبيين الرئيسيين. وتحقيقا لهذه الغاية، سافر الممثل السامي للاتحاد الأفريقي إلى طرابلس في الفترة من 10 إلى 12 مايو 2017، إلى البيضا وبنغازي، في الفترة من 25 إلى 27 مايو 2017، وعقد مشاورات مكثفة بشأن المأزق السياسي مع مختلف أصحاب المصلحة الليبيين بمن فيهم رئيس الوزراء فائز السراج من مجلس الرئاسة والجنرال خليفة حفتر، قائد الجيش الوطني الليبي. وبالمثل، قامت لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى لليبيا، على المستوى الوزاري، بما في ذلك مفوض السلم والأمن، بزيارة طرابلس والبيضاء وبنغازي من 31 مايو إلى 2 يونيو 2017، بهدف مساعدة أصحاب المصلحة الليبيين على التغلب على التيار الحالي من خلال الحوار السياسي الشامل في الأشهر المقبلة. أتاحت الزيارة الفرصة للوزراء للإعراب عن تضامن الاتحاد الأفريقي مع شعب ليبيا والتفاعل الكامل مع أصحاب المصلحة الليبيين وذلك للحصول على آرائهم حول الحوار الشامل والخطوات القادمة في عملية السلام في ليبيا. كما تقوم البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية بدورها في توحيد مختلف الأطراف الليبية وإعادة الحوار السياسي. والجزائر، وتونس، ومصر، على وجه الخصوص، تبذل جهودا متواصلة من خلال دعم الحوار السياسي الشامل. ومع ذلك، لم يتحقق أي تقدم في تغيير الديناميات السياسية الحالية.

36. وفي ظل هذه الخلفية، يرجى من المؤتمر حث الأطراف الليبية على التغلب على خلافاتها السياسية الحالية، وتعديل الاتفاق السياسي الليبي بالتوافق، والبدء في تنفيذه بطريقة تحقق السلام المستدام للبلد. ويرجى من المؤتمر أيضا أن يعرب عن شكره لرئيس اللجنة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي لليبيا والرئيس دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي في ليبيا، الرئيس السابق جاكايا كيكويتي والبلدان المجاورة لليبيا وكذلك الأمم المتحدة، على مشاركتها المستمرة في التصدي للتحديات الأمنية وما يتصل بها من تحديات في ليبيا.

37. في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال هناك خلافات حول الترتيبات السياسية لتنفيذ اتفاق 31 ديسمبر 2016، ولا سيما فيما يتعلق بتعيين رئيس للوزراء. وفي 7 أبريل 2017، عين الرئيس جوزيف كابيلا السيد برونو تشيبالا رئيسا للوزراء في حكومة الوحدة الوطنية. ورأى المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، الذي قاد المناقشات، أن تعيين السيد تشيبالا لا ينسجم مع الاتفاق، في حين أن التجمع، وهو ائتلاف من الأحزاب السياسية المعارضة، لا يزال يرفض تعيين رئيس الوزراء، متهما الأغلبية الرئاسية بعدم الامتثال للاتفاق. وفي 9 مايو 2017، شكل السيد تشيبالا حكومته المكونة من 59 عضوا، وحدد أولويات للحكومة الجديدة بأن تقدم الدعم إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في أقرب وقت ممكن، وتوطيد السلم والأمن في جميع أنحاء البلد، مع مراعاة الاحتياجات الاجتماعية للشعب. بتعيين رئيس المجلس الوطني لمتابعة الاتفاق، فهناك جانب أخر من الاتفاق لا تزال عالقة، حيث قدمت جميع الأحزاب السياسية الأخرى قوائمها باستثناء تجمع السيد فيليكس تشيسيكيدي.

38. وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، سجلت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات 28063730 ناخبا، منهم 13376592 امرأة و14687138 رجل. وحال مناخ انعدام الأمن في كاساي دون إجراء عمليات التسجيل. وبالإضافة إلى انعدام الأمن، تواجه العملية تحديات مالية ولوجستية، مما يضر،

وفقا لرئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية في ديسمبر 2017، وفقا للاتفاق السياسي بتاريخ 31 ديسمبر 2016. وفي إطار البيان الصادر عن الاجتماع الـ 671 لمجلس السلم والأمن المنعقد في 27 مارس 2017، وفي إطار الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، أوفد رئيس المفوضية بعثة إلى كينشاسا في الفترة من 29 إلى 30 مايو، برئاسة السفير اسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن، وتضم كذلك ممثلو الأمم المتحدة، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤسسات الضامنة للاتفاق الإطاري في أديس أبابا. وأثناء زيارتها، أجرت البعثة مشاورات مع كافة أصحاب المصلحة الكونجوليين الرئيسيين، بما في ذلك رئيس الجمهورية جوزيف كابيلا. وبعد الزيارة، نظم ممثلو الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، في 7 يونيو 2017، اجتماعا بين وفود الأغلبية الرئاسية والتجمع، بقيادة فيليكس تشيسيكيدي، مما أتاح الفرصة للتنفيذ بالتراضي لاتفاق 31 ديسمبر 2016. وطمأن الرئيس كابيلا وفد الاتحاد الأفريقي بأن العملية الانتخابية ستمول بالكامل من ميزانية الحكومة.

39. وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، انتشر العنف المتكرر الذي اتسم به الجزء الشرقي من البلد منذ فترة طويلة إلى وسط البلد، ولا سيما مقاطعات كاساي حيث واجهت القوات المسلحة الكونغولية الميليشيا المسلحة في كامووينا نسابو. وأدى هذا العنف في وسط البلد إلى وفاة عدة مئات من الأشخاص وإلى نزوح عدة آلاف آخرين. ويوجد في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما يقرب من 2،2 مليون من النازحين ن داخليا و000 468 لاجئ كونغولي في البلدان المجاورة. وتفاقم مناخ انعدام الأمن مع هروب آلاف السجناء الخطرين إثر الهجمات على سجون ملاكا وكينشاسا وبني. وبالإضافة إلى ذلك، يرافق العنف، وفقا للأمم المتحدة، عدد متزايد من انتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، قام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بموجب قراره 2348 (2017)، المعتمد في 31 مارس 2017، بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في الكونغو لمدة عام واحد، غير أنها قد خفضت من قوام قواتها العسكرية والشرطة من 19815 فردا إلى 16215 فردا.

40. وتم التحكم في وباء فيروس إيبولا الذي أعلن عنه في ليكاتي، على الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى، بفضل الإجراءات التي اتخذتها السلطات الكونغولية وتعبئة الشركاء، مثل الاتحاد الأفريقي، الذي أوفد فريقا من ذوي الخبرة الفنيين إلى هناك.

41. يمكن لمؤتمر الاتحاد أن يدعو جميع الأطراف الكونغولية إلى العمل من أجل صون المكاسب الهشة في مجال السلم والاستقرار والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وخاصة التنفيذ الفعال والتوافق لاتفاقية 31 ديسمبر 2016 بغية تنظيم الانتخابات في ديسمبر 2017 . وفي هذا الصدد، قد يود المؤتمر أن يرحب بالمبادرات التي اتخذها رئيس المفوضية حتى الآن بما في ذلك إيفاد بعثة إلى كينشاسا من 29 إلى 30 مايو برئاسة مفوض السلم والأمن ومكونة من ممثلي الأمم المتحدة والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبري والسادك والمؤسسات الضامنة للسلم والأمن وإطار التعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الذي تم توقيعه في 24 فبراير 2013 في أديس أبابا قد يود المؤتمر أيضا أن يشيد بجمهورية الكونغو الديمقراطية على اتخاذه قرارا لضمان تمويل العملية الانتخابية بموجب ميزانية الحكومة وتزويد اللجنة الانتخابية المستقلة بالموارد اللازمة بالعملية الانتخابية وإجراء الانتخابات. قد يود المؤتمر أيضا أن يدعو إلى موعد عاجل للقاء بالرئيس وأعضاء مجلس المتابعة الوطني للاتفاقية وذلك لتحديد جدول زمني للانتخابات. كما قد يود المؤتمر أن يعرب عن قلقه العميق من الوضع الأمني والإنساني السائد في مقاطعة كساي. قد يود المؤتمر أن يشدد على الحاجة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لإنعاش التعاون وعملية الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة طبقا للاتفاقية الإطارية. قد يود المؤتمر أن يدعو الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات في منوسكو وضامني الاتفاقية الإطارية والبلدان الأعضاء في المؤتمر الدولي للبحيرات الكبرى السادك لتقديم جميع أنواع الدعم اللازم في هذا الصدد.

42. ظل الوضع في بوروندي، خلال الفترة قيد الاستعراض، مصدر قلق للاتحاد الأفريقي، على الرغم من الهدوء الذي لوحظ في البلد. ولا تزال حالة حقوق الإنسان تثيراهتمام الاتحاد الأفريقي، حتى وإن لم تعد على المستوى الذي كانت عليه في الفترات السابقة. وفيما يتعلق بالحالة السياسية، لا يزال يلاحظ تضييق نطاق الفضاء السياسي، على الرغم من وجود علامات قليلة على الانفتاح نحو الحوار من جانب الحكومة التي شرعت في الاجتماع مع شركاء دوليين من خارج المنطقة وشجعت بعض أعضاء المعارضة خارج البلد على العودة إلى ديارهم. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الرئيس بيير انكورينزيزا قد عين أعضاء لجنة لمراجعة دستور البلد. إثر صدور توصيات الحوار الوطني البورندي وفيما يتعلق بالجهود الإقليمية، لم يحرز تقدم كبير في عملية السلام، على الرغم من جميع المشاورات التي أجراها سعادة السيد بنجامين مكابا، ميسر الحوار بين البوروندبين الذي بدأته جماعة شرق أفريقيا. وقد أحاطت القمة الأخيرة لجماعة شرق أفريقيا، المعقودة في 20 مايو 2017، علما بتقرير الميسر الذي يواصل جهوده من أجل عقد جولة جديدة من المشاورات. وفي 27 أبريل 2017، كتب رئيس المفوضية إلى رئيس جماعة شرق أفريقيا، جون ماغوفولي ممثل تنزانيا، لكي يوصي بتقديم مزيد من الدعم للميسر، وعرض إمكانية إعادة تنشيط الفريق الرفيع المستوى لرؤساء الدول بشأن هذه المسألة. وفي 5 مايو 2017، عين الأمين العام للأمم المتحدة، الرئيس السابق لدولة بوركينا فاسو، ميشيل كافاندو، مبعوثا خاصا له لبوروندي. ولا تزال الحالة الاقتصادية والإنسانية محفوفة بالمخاطر، ولا سيما بسبب الأوبئة وانعدام الأمن الغذائي، فضلا عن عواقب الجزاءات التي فرضها الاتحاد الأوروبي، واستمرار تدفق االنازحين واللاجئين في البلدان المجاورة.

43. يقوم مراقبو حقوق الإنسان ببعض أنشطتهم، في حين لا يستطيع الخبراء العسكريون الوفاء بولايتهم فيما يتعلق بالتحقق من نزع سلاح الجماعات المسلحة، بالتعاون مع السلطات الحكومية. والسبب في هذا الوضع التقييدي يكمن في حقيقة أن مذكرة التفاهم التي تم التفاوض بشأنها بين الحكومة ومفوضية الاتحاد الأفريقي لم توقع بعد.

44. يجوز لمؤتمر الاتحاد أن يؤكد من جديد التزامه بالحل السلمي للأزمة في بوروندي من خلال البدء السريع والفعال في إجراء حوار شامل تحت رعاية جماعة شرق أفريقيا، بدعم من الاتحاد الأفريقي، تحت إشراف وسيط جماعة شرق أفريقيا، والرئيس الأوغندي يويري ك. موسيفيني، وميسره الرئيس التنزاني السابق بنيامين مكابا، وطلب من جميع أصحاب المصلحة البوروندبين المشاركة بنشاط في الحوار بحسن نية ودون شروط مسبقة. ويجوز لمؤتمر الاتحاد أن يدعو السلطات البوروندية إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لبناء توافق في الآراء على أوسع نطاق ممكن بشأن العملية الجارية لتنقيح الدستور، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة وعلى أساس اتفاق أروشا لعام 2000. وربما يدعو مؤتمر الاتحاد إلى التوقيع السريع على مذكرة التفاهم المتعلقة بأنشطة مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين للاتحاد الأفريقي؛

45. تدهورت الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تدهورا خطيرا خلال الفترة قيد الاستعراض. ونشب القتال بين الجماعات المسلحة حول بلدة بامباري في مارس 2017، مما أدى إلى تدخل قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأعقب ذلك اشتباكات جديدة في أليندا و في مايو 2017. وفي نفس شهر مايو 2017، فقد خمسة من حفظة السلام حياتهم في هجمات وقعت في منطقة بانغاسو. وهذه الانتهاكات التي تفاقم الحالة الإنسانية المقلقة أصلا في جميع أنحاء البلد، تدل أيضا على ضعف المؤسسات، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن والمؤسسات القانونية في البلد. ونتيجة لذلك، تجد سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى صعوبة في استعادة النظام والأمن العامين على الأراضي الوطنية، حيث تقع مناطق كبيرة تحت سيطرة الفصائل المناهضة لبالاكا والفصائل المسلحة السابقة في سيليكا. ويواصل الاتحاد الأفريقي واالمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بدعم من أنغولا وتشاد والكونغو، جهودهم من أجل وضع الصيغة النهائية لاتفاق سلام وإبرامه مع

جميع الجماعات المسلحة. وفي 19 يونيو 2017، وقعت 13 جماعة مسلحة من بين 14 مجموعة اتفاقا في روما بتيسير من سانت إيجيديو، شمل وقف إطلاق النار على نطاق البلد. وبحلول وقت وضع هذا التقرير في صيغته النهائية، تم الإبلاغ عن وقوع قتال مميت بين الجماعات المسلحة في منطقة بريا. ويمكن للوضع الأمني الحالي المتدهور بسرعة أن يؤدي إلى تراجع المكاسب التي تحققت حتى الآن في عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

46. في ظل هذه الظروف، لا يمكن تنفيذ المساعدة والتعهدات الدولية لتمويل خطة الإنعاش الوطنية وبناء السلام بهدف السماح باستئناف النشاط الاقتصادي. علاوة على ذلك، لم يشهد مؤتمر التضامن الأفريقي لجمهورية أفرقيا الوسطى الذي نظمته المفوضية في أديس أبابا في 1 فبراير 2017 الحماس المتوقع. وفي 19 يونيو 2017، عقد اجتماع بين المانحين والشركاء في بروكسل، برعاية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وبمشاركة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتأكيد الالتزامات المالية نحو تحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

47. يود المؤتمر أن يعرب عن بالغ قلقه إزاء تدهور الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى ويدعو إلى التحلي بضبط النفس. يود المؤتمر أن يرحب بتوقيع اتفاق في 19 يونيو بين الحكومة والجماعات المسلحة الذي تم بتيسير من جمعية سانت إيجيديو. يود المؤتمر كذلك أن يدين الهجمات ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة زعزعة الاستقرار التي تقوم بها الجماعات المسلحة، وتطلب من هذه الأخيرة وضع حد لعملياتها غير القانونية وأن تلتزم بحزم ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتهدئة االأوضاع في البلد، بما في ذلك المبادرة الأفريقية لإحلال السلم والوفاق. أخيرا، يود المؤتمر أن يحث الشركاء على مواصلة تقديم مساعدتهم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي للاضطلاع بدور نشط في جهود إعادة الإعمار والتنمية الجارية في فترة ما بعد النزاعات في جمهورية أفريقيا الوسطى.

48. لقد تفاقمت الأزمة السياسية والمؤسسية في غينيا بيساو منذ انعقاد الدورة العادية الثامنة والعشرين للمؤتمر في يناير 2017. ويجدر بالذكر أن الرئيس جوزي ماريو فاز، عين رئيس وزراء جديد هو عمر مختار سيسكو امبالو، في 18 نوفمبر 2016 وقام الأخير بتشكيل مجلس للوزراء يتكون من ممثلي حزب التجديد الاجتماعي وبعض أعضاء الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر على أساس فردي بدلا من خلال منبر الحزب . أدى هذا الوضع إلى موجة جديدة من الإجراءات ضدهم من قبل الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر الذي رفض تعيين رئيس الوزراء الجديد متهماً الرئيس بانتهاك روح اتفاقية كوناكري المبرمة في 14 أكتوبر 2016، تنص اتفاقية كوناكري على أن تعيين رئيس الوزراء يتم بالتوافق على أن يحظى بثقة الرئيس الذي يقوم بدوره بتشكيل حكومة شاملة تقوم على التمثيل الحزبي في مجلس الشعب الوطني.

49. مع اقتراب الانتخابات التشريعيه في 2018 والرئاسية في 2019، فإن الأزمة ازدادت تفاقماً مما يعرض تنفيذ اتفاقية كوناكري بوساطة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، للخطر فيما تستعد معظم العناصر السياسية الفاعلة للانتخابات القادمة وفقاً لمقرر مجلس السلم والأمن الصادر في 13 فبراير 2017 تم إيفاد بعثة وزارية للإيكواس إلى بيساو يومي 23 و24 أبريل 2017 لتقييم وضع تنفيذ اتفاقية كوناكري. خلصت البعثة إلى أن الاتفاقية لم يتم تنفيذها بالكامل من قبل الموقعين عليها وأوصت من بين أمور أخرى أنه في حالة عدم الالتزام أو عدم اتخاذ الخطوات الملموسة لتنفيذ هذه القرارات في غضون 30 يوماً، ستوافق سلطة الإيكواس على فرض عقوبات مستهدفة على الأفراد والمجموعات والكيانات التي تحول دون التنفيذ السلس لاتفاقية كوناكري وأعوانهم، على الفور. لقد انقضى الموعد النهائي الذي هو 30 يوماً الذي حدده الإيكواس دون إحراز أصحاب المصلحة المعنيين أي تقدم ملموس في تنفيذ اتفاقية كوناكري خلال قمتها 51 المنعقدة في منروفيا،

ليبيريا في 4 يونيو 2017 قررت سلطة رؤساء وحكومات الإيكواس تمديد صلاحيات القوى العسكرية للإيكواس في غينيا بيساو لثلاثة أشهر وذلك للسماح بالتنفيذ الكامل لاتفاقية كوناكري من قبل أصحاب المصلحة السياسيين في البلد وحث رئيس الجمهورية على الالتزام بأحكام الاتفاقية. لقد أصبح الوضع في البلد أكثر تفاقما مع المظاهرات في شوارع بيساو منذ مارس 2017 التي تطالب باستقالة الرئيس جوسي ماريو فاز، كطريقة لحل الأزمة.

50. في ظل ما سلف قد يود المؤتمر أن يدعو الفاعلين السياسين في غينيا بيساو إلى احترام وتنفيذ اتفاقية كوناكري بدون مزيد من التأخير، وقد يود المؤتمر أن يحث جميع الأطراف على الامتناع عن أي أعمال أو بيانات يكون من شأنها تصعيد التطورات وإثارة العنف.

51. في ليبريا، شهدت الفترة قيد الاستعراض بذل جهود متواصلة لتوطيد السلم، عقب تسليم بعثة الأمم المتحدة في ليبريا مسؤولية الأمن في 1 يوليو 2016.

52. إن الشاغل الرئيسي لجميع أصحاب المصلحة في ليبيريا هو الانتخابات العامة المقبلة في أكتوبر 2017. لهذا الغرض، طلب من مكتب الاتحاد الأفريقي في مونروفيا تقديم الدعم اللازم للحكومة. وتجري الأعمال التحضيرية، كما تم الانتهاء من تسجيل الناخبين. وقد أوفد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بعثة من الاتحاد الأفريقي إلى ليبيريا لتقييم ما قبل الانتخابات في أبريل 2017 للتشاور مع أصحاب المصلحة وتقييم التحضيرات الجارية لإجراء الانتخابات وأوصى بإمكانية نشر بعثة مراقبي الانتخابات التابعة للاتحاد الأفريقي. وتجري خطط بناء قدرات المسؤولين الانتخابيين وغيرهم من موظفي اللجنة الوطنية للانتخابات في ليبيريا. وتتعلق التحديات التي تواجه العملية الانتخابية أساسا بمدونة السلوك الوطنية لسنة 2014 التي قد تفقد بعض المرشحين للرئاسة الأهلية من المشاركة في الانتخابات، إذا ما تم تنفيذها أو عند تنفيذها. كما أن مسألة ازدواج الجنسية قد تفقد أيضا بعض الطامحين في الرئاسة الأهلية. وثمة مسألة أخرى قد تثير القلق هي شرط السكن لمدة 10 سنوات الذي فرضه الدستور الليبري على الطامحين في المشاركة السياسية، ما قد يأثر على ببعض المرشحين.

53. ساعدت الترتيبات الأمنية التي اتخذتها الحكومة الليبرية حتى الآن في تحقيق السلم والاستقرار في البلد، على الرغم من التحديات المتعلقة بالمسائل اللوجستية والقدرة التي تواجهها الأجهزة الأمنية الليبرية. بالرغم من ذلك، لقد قامت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أيضا باتخاذ الترتيبات لتكملة الجهود التي تبذلها وكالات الأمن الليبرية إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وسيتم الإبقاء على وحدات الشرطة المشكلة من نيجيريا والصين إلى ما بعد الانتخابات، كما يجري وضع اعتبارات للحكومة النيجيرية لنشر نحو 250 جنديا لتكملة الجهود الرامية إلى إجراء انتخابات سلمية وناجحة في أكتوبر 2017.

54. وفي ضوء ما سبق ذكره، يود المؤتمر أن يشجع جميع أصحاب المصلحة الليبريين على مواصلة العمل معا من أجل توطيد السلم في بلدهم، لا سيما من خلال تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات سلمية وشفافة، بدعم من الإقليم وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

55. في حين شهدت **كوت ديفوار** نموا اقتصاديا كبيرا ونتائج ملموسة في انتعاشها الاجتماعي والاقتصادي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وشهد البلد كذلك تمرد مجموعة من الجنود مطالبين الحكومة بدفع مبالغ مالية. أبرم اتفاق بين الحكومة والمتمردين بشأن طرائق المنح المطالب بها.

56. أنهى مجلس الأمن في قراريه 2283 و2284 (2016) على التوالي نظام العقوبات في كوت ديفوار، ومدد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للمرة الأخيرة إلى غاية 30 يونيو 2017، الذي ينبغي أن يكتمل بحلوله إنهاء البعثة.

57. في ضوء ما سبق ذكره، يود المؤتمر أن يدين بشدة هذا التمرد، وأن يكرر دعمه للحكومة لجهودها الرامية إلى تعزيز المصالحة التي من شأنها أن تمكن من تعزيز السلم والاستقرار في البلد والذي سيحافظ بدوره على نمو اقتصادي مرتفع لصالح الشعب الإيفواري.

58. واصلت **غامبيا** خلال الفترة قيد الاستعراض إحراز تقدم في سبيل إحلال أوضاع طبيعية والنظام الدستوري عقب الأزمة التي أعقبت الانتخابات في ديسمبر 2016 ويناير 2017. أجريت الانتخابات البرلمانية في 6 أبريل 2017، حيث فاز فيها الحزب الديمقراطي الموحد الذي يقوده الرئيس بارو بالأغلبية المطلقة. وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، شهدت الفترة قيد الاستعراض هدوءا عاما في جميع أنحاء البلد. تمت ملاحظة احتجاج سلمي من قبل المواطنين في كانيلاي، مسقط رأس الرئيس السابق يحيى جامع. مددت القمة الـ 51 للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي عقدت في 4 يونيو 2017 في مونروفيا، ولاية بعثة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غامبيا لفترة إضافية مدتها اثنا عشر شهرا. وفيما يتعلق بالتعمير والتنمية بعد الأزمات، تبذل بلدان المنطقة جهودا عن طريق المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودعم المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، قرر مجلس السلم والأمن في اجتماعه المنعقد في 29 مارس 2017 إيفاد بعثة فنية من الاتحاد الأفريقي لتقييم احتياجات البلد. أجرت البعثة تقييما لثلاثة مجالات ذات أولوية حددتها حكومة غامبيا هي: الحوار الوطني والمصالحة، وإصلاح قطاع الأمن، والتحول الاجتماعي والاقتصادي. وفي بيان اجتماعه الـ694 الذي عقد في 15 يونيو 2017، أعرب مجلس السلم والأمن، بعد النظر في تقرير بعثة التقييم، عن استعداد الاتحاد الأفريقي لدعم ومساعدة السلطات الجديدة في غامبيا وشعبها في جهود إعادة الإعمار.

59. ولذلك، قد يود المؤتمر أن يثني على السلطات الجديدة في جامبيا والإيكواس على الجهود المشتركة الرامية إلى تعزيز السلم الدائم والاستقرار في البلد ويشجعها على مواصلة السير على هذا النهج. قد يود المؤتمر كذلك أن يؤكد من جديد دعم الاتحاد الأفريقي الكامل لعملية إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد الأزمات في غامبيا، ويدعو الدول الأعضاء التي لديها الوسائل لانتداب خبراء في مجال إصلاح قطاع الأمن والعدالة والتنمية.

60. تميز الوضع في **مالي/ منطقة الساحل** خلال الفترة قيد الاستعراض خاصة بالجهود المتواصلة لتنفيذ اتفاق السلم والمصالحة في مالي، المنبثق عن عملية الجزائر العاصمة. وفي 10 فبراير 2017، ومواجهة للتحديات المستمرة التي واجهت العملية، قررت الجزائر، بصفتها الوسيط الرئيسي ورئيس لجنة المتابعة المعنية بالاتفاق، بعد مشاورات مع أعضاء الوساطة ولجنة المتابعة المعنية بالاتفاق، عقد اجتماع رفيع المستوى للجنة المتابعة المعنية بالاتفاق لإعطاء دفعة جديدة للجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاق. وأسفر الاجتماع عن وضع جدول زمني جديد، لا سيما للسلطات المؤقتة والدوريات المشتركة في إطار الآلية التنفيذية للتنسيق. وعليه، وبعد عدة تأجيلات، أُنشأت السلطات المؤقتة في كيدال وغاو وميناكا في الفترة من 28 إلى 2 مارس 2017. وتأخرت العملية في تمبكتو وتاوديني لفترة طويلة بسبب معارضة بعض الفصائل لإنشاء للسلطات المؤقتة التي أنشئت أخيرا في 20 أبريل 2017. وفيما يتعلق بالآلية التنفيذية للتنسيق، أجريت الدوريات الأولى في غاو في 23 فبراير 2017 بمساعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بعد أكثر من شهر من الهجوم الإرهابي الرهيب على مخيم إعادة تجميع القوات المالية والمقاتلين من الجماعات الموقعة على الاتفاق. ولا تزال الأعمال التحضيرية جارية لإنشاء الآلية التنفيذية للتنسيق في كيدال. تشمل النقاط البارزة الأخرى في الفترة قيد الاستعراض عقد مؤتمر الوفاق الوطني في الفترة من 27 مارس إلى 2 أبريل 2017 في باماكو، عقب تسوية عدد من الخلافات بين الحكومة وبعض الجماعات الموقعة على الاتفاق. ستشكل استنتاجات المؤتمر وتوصياته فيما بعد الأساس لصياغة مشروع ميثاق للسلم والوحدة والمصالحة الوطنية. يقدم لرئيس الجمهورية علاوة على ذلك، قررت الحكومة، وقت وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير، تأجيل إجراء الاستفتاء الدستوري الذي كان من المقرر إجراؤه في 9 يوليو 2017.

61. وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، اتسمت الفترة قيد الاستعراض بتزايد وتعقيد الهجمات الإرهابية ضد القوات المسلحة المالية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية برخان الفرنسية، وكذلك ضد السكان المدنيين، ليس في شمال مالي فحسب، بل أيضا في الجزء الأوسط من البلاد. ومع تزايد حالة انعدام الأمن في المناطق الوسطى، اعتمدت الحكومة خطة أمنية متكاملة لتلك المناطق. وفي 2 مارس 2017، أعلنت الجماعات الإرهابية أنصار الدين وجبهة تحرير ماكينا والمرابطون والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عن اندماجها في كيان واحد يعرف باسم مجموعة دعم الإسلام والمسلمين بقيادة إياد أغ غالي، مؤسس أنصار الدين.

62. بالنظر إلى تزايد حالة انعدام الأمن الذي تسببه الجماعات الإرهابية والإجرامية، قامت بلدان المنطقة بعدد من المبادرات. وعليه، وعقب إنشاء القوة المشتركة المتعددة الجنسيات التابعة للسلطة المعنية بالتنمية المتكاملة لمنطقة ليبتاكو غورما في 24 يناير 2017، والتي رحب بها المؤتمر في دورته العادية الأخيرة، أنشأ رؤساء دول مجموعة الـ5 لمنطقة الساحل قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في منطقة الساحل في 6 فبراير 2017. وفي 13 أبريل 2017، أيد مجلس السلم والأمن في البيان الصادر عن جلسته الـ679 مفهوم عمليات القوة المشتركة. ودعا مجلس السلم والأمن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في بيانه إلى تفويض ودعم القوة المشتركة لمجموعة الـ5 لمنطقة الساحل في إطار المنظومة الأفريقية للسلم والأمن والفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وتعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم مساهمة قدرها 50 مليون يورو إلى القوة المشتركة. تقدم المفوضية الدعم الفني لأمانة مجموعة الـ5 لمنطقة الساحل في تنفيذ مقرر مجلس السلم والأمن وتفعيل القوة. علاوة على ذلك، تجدر الإشارة أيضا إلى أن رئيس المفوضية قام بزيارة إلى بلدان منطقة الساحل (النيجر وتشاد وموريتانيا ومالي وبوركينا فاسو) في الفترة من 3 إلى 10 يونيو 2017 رفقة مفوض السلم والأمن ومفوض الشؤون السياسية.

63. قد يود للمؤتمر أن يحث مرة أخرى جميع الأطراف في مالي على مضاعفة جهودها للتغلب على التحديات ذات الصلة بتنفيذ اتفاق السلم والمصالحة في مالي الذي هو الإطار الوحيد الذي يجعل تحقيق السلام والمصالحة الدائمة في مالي أمراً ممكنا. وفي هذا الصدد، يود المؤتمر أن يرحب بالتقدم المحرز خلال هذه الفترة، لا سيما إنشاء السلطات المؤقتة وعقد مؤتمر المصالحة الوطنية. يود المؤتمر أن يؤكد إدانته للهجمات الإرهابية الشنيعة ضد السكان المدنيين والقوات المالية والدولية التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية برخان الفرنسية. يود المؤتمر أن أن يشيد بالمبادرة الشجاعة التي اتخذتها مجموعة الـ5 لمنطقة الساحل، وهي بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد، التي أدت إلى إنشاء القوة المشتركة لمجموعة الـ5 في منطقة الساحل. يود المؤتمر أن ترحب كذلك باعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للقرار 2359 (2017) بشأن نشر القوة المشتركة لمجموعة الـ5، كما يود أن يعرب عن تقديره للاتحاد الأوروبي ع على دعمه المالي لمبادرة مجموعة الـ5 لمنطقة الساحل. يود المؤتمر أن يطلب من المفوضية تنظيم اجتماع للدول الأعضاء في عملية نواكشوط في أقرب وقت ممكن لمناقشة دعمها لمبادرة مجموعة الـ5 لمنطقة الساحل في إطار استراتيجية الاتحاد الأفريقي لمنطقة الساحل؛

رابعا: <u>مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف</u>

1) **<u>مكافحة الإرهاب</u>**

64. لا يزال الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن والاستقرار وعائقا للتنمية في الدول الأعضاء والمناطق المتضررة. لا تزال الجماعات الإرهابية، ولا سيما الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة وما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية، نشطة في الصومال وفي حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل. وقد أدى تأثير تنظيم الدولة الإسلامية إلى تفاقم الوضع الهش أصلا، مع الاستمرار في إعادة تشكيل التحديات الأمنية التي تواجهها القارة. وتشمل التحالفات والشبكات التي أنشأتها هذه الجماعات أيضا شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وتستخدم المكاسب المالية الناتجة عن هذه الأنشطة غير المشروعة بدورها في دعم الأنشطة الإرهابية وتوسيع شبكاتها. وقد انتشرت آفات المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتجنيد الإرهابيين عبر الإنترنت بشكل كبير. وتجدر الإشارة إلى أنه بدعم من المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، ولجنة أجهزة المخابرات والأمن الأفريقية، تعمل الدول الأعضاء والمناطق بتعاون وثيق لوضع استراتيجية وطنية / إقليمية شاملة لمكافحة الإرهاب والتشدد والتطرف العنيف. وعلاوة على ذلك، يعمل المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب على إعادة هيكلة جهات الاتصال من أفراد إلى مؤسسات، تحددها الدول الأعضاء، لتيسير الاتصال وسهولة المتابعة. كما أن كلا من المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، ولجنة أجهزة المخابرات والأمن الأفريقية لا يزالان يقدمان إحاطات إعلامية منتظمة إلى مجلس السلم والأمن لتمكين تحديث إجراءات الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، بما في ذلك ما يتعلق بمقررات الاتحاد الأفريقي بشأن المقاتلين الأجانب والتطرف. وتعمل المفوضية بالتعاون الوثيق مع البلدان المعنية، لإنعاش عمليتي نواكشوط وجيبوتي.

2) **الجهود المبذولة ضد جماعة بوكو حرام الإرهابية**

65. لا تزال القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، التي تتألف من البلدان الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد، وهي نيجيريا والنيجر والكاميرون وتشاد، بالإضافة إلى جمهورية بنين، تعمل في أربعة قطاعات، مقسمة على طول الحدود الدولية للدول الأعضاء، مع وجود مقرها في نجامينا، تشاد. ويبلغ قوام هذه القوة 10.602. وقد أدت عمليات القوة المشتركة المتعددة الجنسيات إلى إضعاف شوكة جماعة "بوكو حرام" الإرهابية من خلال العمليات الهجومية. ويشمل ذلك تعطيل خطوط إمدادات بوكو حرام، واستعادة العديد من المدن والمناطق الرئيسية التي كانت تحت سيطرتها وإنقاذ الرهائن. على الرغم من نجاح وإنجازات القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، فلا تزال بوكو حرام تشكل تهديدا للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات وللسكان المدنيين في المناطق المتضررة. وتشمل التحديات التي تواجهها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، التمويل والخدمات اللوجستية والافتقار إلى القدرة المضادة للأجهزة المتفجرة الارتجالية.

66. جدد مجلس السلم والأمن، في جلسته 639 المنعقدة في 29 نوفمبر 2016، ولاية القوة المشتركة المتعددة الجنسيات اعتبارا من 31 أكتوبر2017 لفترة أخرى مدتها اثنا عشر شهرا. وتواصل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في شن هجمات أسفرت عن استسلام العديد من مقاتلي بوكو حرام، كما تم تدمير عدات للجماعة الإرهابية أو الاستيلاء عليها.

67. قد يود المؤتمر أن يشيد ببلدان حوض بحيرة تشاد وهي نيجيريا، النيجر، الكاميرون وتشاد وكذلك بنين على التقدم الكبير الذي تم إحرازه في محاربة جماعة بوكو حرام الإرهابية. كما يود أن يعرب عن قلقه من الوضع الإنساني في شمال شرق نيجيريا نتيجة الوضع الأمني ويدعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة اللازمة تلبية لاحتياجات السكان المتضررين في المنطقة.

3) **الجهود المبذولة ضد جيش الرب للمقاومة**

68. إن مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، ولا سيما عنصرها العسكري، المتمثل في قوة العمل الإقليمية، قد قللت إلى حد كبير من قدرة جيش الرب للمقاومة. ولذلك، فإن

جيش الرب للمقاومة لا يشكل حاليا تهديدا عسكريا مباشرا لأي حكومة في المنطقة. بيد أن تأثير أعمال العنف المستمرة التي ترتكبها الجماعة ضد المدنيين العزل في المناطق المتضررة لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ. وأثناء الاجتماع الوزاري السادس لآلية التنسيق المشتركة التابعة لمبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، الذي عقد في أديس أبابا في 30 مارس 2017، برئاسة مفوض السلم والأمن، أعلنت أوغندا وحكومة الولايات المتحدة أنهما ستسحبان قواتهما من قوة العمل الإقليمية. وفي وقت لاحق، أعلنت جنوب السودان أيضا أنها لن تستمر في استضافة مقر قوة العمل الإقليمية على أراضيها. وفي هذا السياق، عرضت أوغندا استضافة مقر قوة العمل الإقليمية في كوبوكو، في الجزء الشمالي الغربي من أراضيها. وبالفعل، بدأت أوغندا والقوات الخاصة الأمريكية بسحب قواتهما في أبريل 2017، مما أحدث فراغا أمنيا استغله جيش الرب للمقاومة والجماعات السلبية الأخرى لتنفيذ هجمات على بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى والوكالات الإنسانية والمدنيين الضعفاء والعزل. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن أوغندا عرضت تدريب القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى. كما يجدر الذكر أنه بعد هذه التطورات، خفض الاتحاد الأوروبي إلى النصف تعهده المبدئي لتمويل مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب لعام 2017 من 12إلى 6 أشهر، ريثما يتم الانتهاء من استعراض بيان عمليات مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة.

69. قد يود المؤتمر دعوة الدول الأعضاء في مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة إلى مواصلة إبداء إرادة سياسية قوية تجاه المبادرة عن طريق جملة أمور منها المساهمة بالموارد المالية واللوجستية الكافية. كما قد يود دعوة الدول الأعضاء التي لديها القدرة إلى أن تقوم بتدريب وتجهيز وتوجيه كتيبتين على الأقل من جيش جمهورية أفريقيا الوسطى وأربع وحدات شرطة مشكلة لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولية أكبر عن أمن وحماية المدنيين في الأجزاء المتضررة من جيش الرب للمقاومة في بلدهم. ويمكن للمؤتمر كذلك تشجيع المفوضية على الإسراع بعقد قمة أخرى للدول مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة لتقديم التوجيه بشأن مستقبل مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة.

خامسا: تنفيذ جوانب مختلفة للمنظومة الأفريقية للسلم والأمن

70. خلال الفترة قيد بالاستعراض، واصلت المفوضية، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية، بذل جهودها الرامية إلى ضمان عمل جميع عناصر القوة الأفريقية الجاهزة في تآزر وانسجام لتعزيز السلم والأمن في أفريقيا.

أ) تطوير القوة الأفريقية الجاهزة وقدرتها على الانتشار السريع

71. فيما يتعلق بتطوير القوة الأفريقية الجاهزة وقدرتها على الانتشار السريع، تجدر الإشارة إلى أن الدورة العادية السادسة والعشرين للمؤتمر، التي عقدت في يناير 2016، قررت أن القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات ستواصل ولايتها في انتظار التدريب الميداني في إطار أماني أفريقيا 2 بعد الإجراء وبعثة التقييم التي ستقوم بها المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية للتحقق من حالة جاهزية القوات الإقليمية الجاهزة (Assembly/AU/De.589 (XXVI). وفي إطار تنفيذ قرار المؤتمر هذا، تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية بإيفاد بعثات التحقق إلى المناطق الخمس في القارة، وسيتولى قيادة فريق التحقيق الأستاذ إبراهيم غمباري. ومن المقرر إجراء زيارات إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية وفق الجدول الزمني التالي:

- المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا 19 - 21 يوليو 2017
- القدرة الإقليمية لشمال أفريقيا 24-26 يوليو 2017

- مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي 31 يوليو - 02 أغسطس 2017
- القوة الجاهزة لشرق أفريقيا 22 - 24 أغسطس 2017
- المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا 02-04 أكتوبر 2017

72. وعلاوة على ذلك، وضعت المفوضية وثيقة مشتركة للتكاليف فيما يتعلق بجوانب بعثات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام لتمويلها من صندوق الاتحاد الأفريقي للسلام. ومن المقرر أن تبحث اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالدفاع والسلامة والأمن هذه الوثيقة في وقت لاحق من عام 2017. وتشمل الخطوات الملموسة الأخرى التي اتخذتها المفوضية للإسراع بتطوير القوة الأفريقية الجاهزة استعراض العقيدة العسكرية للقوة الأفريقية الجاهزة لتشمل وضع عقيدة عسكرية أفريقية بشأن عمليات دعم السلام تتناسب مع الظروف المتغيرة في أفريقيا؛ وإطلاق قائمة القدرات الاحتياطية الأفريقية؛ وإطلاق فريق الدعم الاستراتيجي المدني وفريق الدعم الاستراتيجي للشرطة؛ وتعزيز القدرة على السلوك والانضباط في العمليات الجارية؛ وبدء عملية نظام المشتريات لقيادة القوة الأفريقية الجاهزة، وتجهيز نظام الاتصالات والمعلومات، والتفعيل الأولي للقاعدة اللوجستية القارية في دوالا، الكاميرون، التي سيتم تدشينها عما قريب. وبالإضافة إلى ذلك، تم بالفعل وضع نظام قائمة الأسماء لستة أشهر للقوات الإقليمية الجاهزة التابعة للقوة الأفريقية الجاهزة لتسهيل الإجراءات التي قد يلزم اتخاذها بعد صدور قرار من المؤتمر أو مجلس السلم والأمن. وفي الوقت الحالي، تم وضع القوة الجاهزة لشرق أفريقيا في حالة تأهب حتى ديسمبر 2017.

ب) **تحديث بشأن القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات**

73. تجدر الإشارة إلى أن مفوضية الاتحاد الأفريقي عقدت اجتماعا للخبراء العسكريين في القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات، ورؤساء أركان الدفاع، واجتماعا وزاريا في لواندا، أنغولا، في الفترة من 6 إلى 8 ديسمبر 2016. وبحث الاجتماع الوزاري خطة عمل القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات لعام 2018/2017 ووافق عليها.

74. استلمت جمهورية رواندا من جمهورية أنغولا مسؤولية الدولة الإطارية في يناير 2017. كما أجرت بعثات تدريب للقيادات العسكرية بنجاح لتأكيد جاهزية القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات. وقد خططت المفوضية عقد اجتماع في جمهورية أوغندا في يوليو 2017 على مستوى الوزراء لاستعراض التقدم المحرز تمشيا مع إعلان لواندا الوزاري القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات، وبحثت التقرير عن انتهاء عملية التدريب في القيادة العسكرية الذي أجريت في رواندا، واستعرضت قائمة النشر الجديدة. ستستلم جمهورية تشاد مسؤولية الدولة الإطارية من جمهورية رواندا اعتبارا من يوليو إلى ديسمبر 2017. وتحتفظ قوة القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات، كجزء من خطة عملها، على الجاهزية القتالية من خلال التخطيط وإجراء عملية تدريب في القيادة العسكرية في تشاد بحلول شهر أغسطس 2017، وتدريب عسكري ميداني في تنزانيا بعد ذلك.

ج) **إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع**

75. وفي إطار جهودها لتعزيز الأثر / السلام السريع، قدمت المفوضية، من خلال مكاتب الاتصال التابعة لها، الدعم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا بيساو والصومال ومدغشقر. وبالإضافة إلى تقييم الاحتياجات الذي أجري في جمهورية أفريقيا الوسطى، نظمت المفوضية مؤتمرا للتضامن في 1 فبراير 2017 لجمع الدعم المالي والعيني من أجل إنعاش جمهورية أفريقيا الوسطى وإعادة إعمارها. وعلى الرغم من المشاورات والمشاركة القوية مع الدول الأعضاء، لم يسفر مؤتمر التضامن مع جمهورية أفريقيا الوسطى عن النتائج المتوقعة، من حيث تعبئة الموارد

المالية. ويوضح ذلك إحدى العقبات التي تواجه تنفيذ خطة إعادة الإعمار والتنمية. وفي الفترة من 13 إلى 19 مايو 2017، أوفدت المفوضية بعثة تقييم الاحتياجات التقنية إلى غامبيا برئاسة الرئيس البرورندي السابق بيير بويويا والممثل السامي للاتحاد الأفريقي في مالي ومنطقة الساحل. وفي بيان اجتماعه 694 الذي عقد في 15 يونيو 2017، أعرب مجلس السلم والأمن عن جاهزية الاتحاد الأفريقي لدعم السلطات الجديدة في غامبيا في جهود إعادة الإعمار.

76. في ضوء ما ورد أعلاه، قد يود المؤتمر دعوة المجموعات الاقتصادية الإقليمية / وآليات المراقبة الإقليمية والدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية لتنفيذ إطار سياسة إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع، وتأكيد التزاماتها لمبادرة التضامن الأفريقية، ووضعها كأولوية بروح التضامن الأفريقي. ويود المؤتمر أيضا دعوة الشركاء إلى دعم أنشطة الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع.

د) **بشأن صندوق السلام للاتحاد الأفريقي**

77. أقر مجلس السلم والأمن في جلسته 689 في 30 مايو 2017، الإطار المعزز للإدارة والمساءلة الخاص بصندوق السلام وهيكل الإدارة، ومعايير الأهلية المقترحة، ومبادئ إدارة الصناديق على النحو الموصى به في تقرير رئيس المفوضية، مع مراعاة تمثيل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في هياكل إدارة صندوق السلام، استنادا إلى التمثيل الإقليمي وطرائق تنفيذه، بالإضافة إلى تكاليف تشغيل الصندوق. كما أيد مجلس السلم والأمن في نفس البيان تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2320 الذي يقدم، جنبا إلى جنب مع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن مقترحات دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام من خلال المساهمات المقررة للأمم المتحدة (S / 2014/454)، إطارا تفصيليا لاستخدام المساهمات المقررة من الأمم المتحدة لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي وافق عليها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي 15 يونيو 2017، قدم كل من مفوض السلم والأمن، السفير إسماعيل شرقي، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي لصندوق السلام وتمويل الاتحاد الدكتور دونالد كابيروكا، فضلا عن الأمانة العامة للأمم المتحدة، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن التقريرين. كما طلب مجلس السلم والأمن في بيان جلسته رقم 689 من رئيس المفوضية، بما في ذلك من خلال ممثله السامي، المضي قدما في المشاركة السياسية مع الأمم المتحدة والشركاء المعنيين من أجل ضمان صدور قرار موضوعي من مجلس الأمن بشأن استخدام المساهمات المقررة للأمم المتحدة لدعم عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام في عام 2017.

78. قد يود المؤتمر أن يحيط علما، بإرتياح، بالخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ مقرراته بشأن صندوق السلام للاتحاد الأفريقي. وقد يود أن يجيز بيان الاجتماع ال 689 لمجلس السلم والأمن وخاصة هيكل إدرة صندوق السلام ومعاييرالاستحقاق وكذلك نطاق عملياته التي سيتم تقديمها على أساس حالة بحالة للتصريح من قبل مجلس الأمن للأمم المتحدة والتمويل اللاحق من خلال المساهمات المقدرة للأمم المتحد وقد يود المؤتمر أن يشكر الدول الأعضاء التي دفعت مساهماتها السنوية في صندوق السلام ويحث تلك التي لم تفعل بالإسراع إليه. وقد يود المؤتمر أن يشيد بالممثل السامي لصندوق السلام وتمويل الاتحاد ألا وهو الدكتور دونالد كابيروكا على جهوده التي لا تعرف الكلل من أجل تفعيل صندوق السلام للاتحاد الأفريقي.

ه) **إطار الاتحاد الأفريقي- الأمم المتحدة بشأن تعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن**

79. في 19 أبريل 2017، وقع رئيس المفوضية والأمين العام للأمم المتحدة إطار الأمم المتحدة - الاتحاد الأفريقي بشأن تعزيز الشراكة في مجال السلم والأمن. ويرفع هذا الإطار الشراكة القائمة بين المنظمتين إلى مستوى أكثر استراتيجية، ويمكن التنبؤ به ومنهجي، على أساس فهم موحد

لأهدافهما المشتركة ونقاط قوتهما النسبية. ويوفر الإطار أساسا شاملا للتعاون بشأن السلسلة الكاملة للقضايا المتصلة بمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، مما يتيح المزيد من التعاون والعمل المشترك منذ المؤشرات الأولى لاحتمال نشوب نزاع وذلك من خلال الدبلوماسية الوقائية، والوساطة، وحفظ السلام، وإنفاذ السلام وبناء السلام. وتركز مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة في الوقت الحاضر على تنفيذ جميع جوانب الإطار.

80. وقد يود المؤتمر أن يرحب بالتوقيع في 19 أبريل 2017 على إطار الاتحاد الأفريقي- الأمم المتحدة بشأن تعزيز الشراكة في مجال السلم والأمن، وقد يود أن يشجع رئيس المفوضية على مواصلة إشراك الأمم المتحدة في تقديم المزيد من الدعم لجهود السلام للاتحاد الأفريقي وذلك وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الخصوص، قد يود المؤتمر أن يطلب من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال ممثلها السامي، المضي قدما في المشاركة السياسية لضمان إصدار، خلال عام 2007، قرار موضوعي لمجلس الأمن الدولي بشأن استخدام المساهمات المقدرة لدعم بعثات الاتحاد الأفريقي الصادر بها تكليف أو المأذون بها في 2017.

و) **مفوضية الاتحاد الأفريقي- المجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية**

81. خلال الفترة قيد الاستعراض، اتخذت خطوات من أجل مواصلة تنفيذ مذكرة التفاهم بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية بشأن التعاون في مجال السلم والأمن عام 2008. وتقوم أمانة مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية /الآليات الإقليمية بتنفيذ خارطة طريق المنظومة الأفريقية للسلم والأمن (2016-2020) المعتمدة في نوفمبر 2015، والرامية إلى تعزيز التناسق في تشغيل جميع مكونات المنظومة الأفريقية للسلم والأمن والمساهمة في الجهود الأفريقية المتواصلة لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول 2020، وهي أولوية رئيسية في إطار خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة الاتحاد الأفريقي 2063.

82. في هذا السياق، بدأت مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الأفريقية أيضا في بذل جهود منسقة لتنفيذ جوانب مختلفة من خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول 2020، التي وضعها مجلس السلم والأمن خلال خلوته المنعقدة في زمبيا، في نوفمبر 2016، وأقرها المؤتمر خلال دورته العادية في يناير 2017. وفي وقت استكمال هذا التقرير، كان من المخطط أن يعقد اجتماع بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية /الآليات الإقليمية في أديس أبابا لتعزيز التعاون في مجال السلم والأمن في أفريقيا على نحو أكبر.

ز) **الإنذار المبكر القاري ومنع النزاعات**

83. واصلت المفوضية جهودها الرامية إلى تعزيز قدرتها على توفير المعلومات والتحليلات في الوقت المناسب من خلال تطوير مختلف المنتجات، بما في ذلك إعداد تقارير الإنذار المبكر، وتقديم إحاطات منتظمة لمسح الأفق إلى مجلس السلم والأمن. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت المفوضية اجتماعا تشاوريا مع منظمات المجتمع المدني الأفريقي، من 18 إلى 19 مايو 2017، بهدف تعزيز التعاون في مجال الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وتسهيل تبادل المعلومات. واتخذت المفوضية أيضا خطوات لتعميم وتنفيذ الإطار الهيكلي القاري لمنع النزاعات، ولا سيما التقييم الهيكلي القطري لأوجه الضعف / القدرة على الصمود وأدوات الاستراتيجية الهيكلية القطرية للتخفيف من حدة أوجه الضعف / القدرة على الصمود، التي تم تصميمها لمساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى معالجة الأسباب الهيكلية للنزاع. وقد واصلت المفوضية تقديم

المساعدة الفنية إلى الدول الأعضاء في مجال إنشاء وتعزيز هياكل السلم الوطني، بما في ذلك إنشاء نظم للإنذار المبكر وغرف العمليات. وفي هذا الصدد، تقوم خمس دول أعضاء بإنشاء نظمها الوطنية للإنذار المبكر بدعم من المفوضية.

ح) **برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود**

84. خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود متابعة عمليات تعيين وترسيم الحدود مع أكثر من عشرين دولة عضو. وشملت هذه العمليات التعيين والترسيم المادي للحدود (رواندا - أوغندا وتوجو - بنين) وجمع الوثائق ذات الصلة بالحدود. وقد استكملت بعض هذه الدول ترسيم الحدود وهي بصدد توقيع معاهدة لترسيم حدودها المشتركة (بوتسوانا - ناميبيا). وهناك عملية جارية فيما يتعلق بالبلدان المشاطئة لبحيرة تنجانيقا. وفيما يتعلق بالتعاون العابر للحدود، يواصل الاتحاد جهوده الرامية إلى الدعوة من أجل التوقيع والتصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن التعاون العابر للحدود (اتفاقية نيامي). وفيما يتعلق ببناء القدرات، قدمت المساعدة إلى ناميبيا وبوتسوانا في صياغة معاهدة ترسيم الحدود بشأن حدودهما المشتركة بناء على طلب مشترك وجه إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي. ونظمت المفوضية أيضا حلقة عمل تدريبية بشأن صياغة معاهدات الحدود، من 8 إلى 10 مارس 2017، في أروشا، تنزانيا. وعلاوة على ذلك، فإن المفوضية، إذ تأخذ في اعتبارها الطبيعة المشتركة والمعقدة لقضايا الحدود، بصدد وضع الصيغة النهائية لمشروع استراتيجية الاتحاد الأفريقي لإدارة الحدود الذي سيخضع للمصادقة عليه من قبل الدول الأعضاء في وقت لاحق من عام 2017.

85. قد يود المؤتمر أن يشجع الدول الأعضاء على مضاعفة الجهود بغية استكمال عملية ترسيم الحدود الأفريقية

ط) **إصلاح قطاع الأمن**

86. ومن الضروري أيضا التشديد على أن أي عملية لإصلاح القطاع الأمني يجب أن تستند إلى السياق الوطني، وبما يتماشى مع إطار سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح القطاع الأمني الذي اعتمد في 2013. وتواصل المفوضية تقديم الدعم الفني لمدغشقر في جهودها الرامية إلى إصلاح القطاع الأمني، ولاسيما في مجال استكمال الخطط الاستراتيجية والتشغيلية الخمسية لإصلاح القطاع الأمني. وفي هذا السياق، أوفدت المفوضية أيضا، بالتعاون مع شركاء التنفيذ، مستشارا في مجال إصلاح القطاع الأمني إلى مدغشقر لتقييم التحديات التي يفرضها لصوص الماشية "داهايو"، وتقديم توصيات متعلقة بالسياسة. وفي أعقاب البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن في 15 يونيو 2017، سينشر الاتحاد الأفريقي خبراء لدعم جامبيا في برنامجها الخاص بإصلاح القطاع الأمني، عقب بعثة التقييم المشار إليها في الفقرة 56 من التقرير. إن الاتحاد الأفريقي بصدد بذل الجهود لإصلاح القطاع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ي) **نزع السلاح**

87. بدأت المفوضية المرحلة الثانية من برنامج الاتحاد الأفريقي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي سيركز على ثلاثة عناصر هي: 1) الدعم التشغيلي للدول الأعضاء؛ 2) التعزيز المؤسسي والشراكات؛ و3) إدارة المعرفة. وفي إطار تنفيذ البرنامج، حددت المفوضية أولويات خاصة بكل بلد سيتم التعامل معها من خلال التواجد الميداني للاتحاد الأفريقي. وتخطط المفوضية أيضا لعقد مؤتمر إقليمي لتحقيق الاستقرار بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في حوض بحيرة تشاد دعما لفريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات في وضع تدابير تعاونية ترمي إلى تنسيق أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما جددت المفوضية جهودها الرامية إلى التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتداولها والاتجار بها في جميع أنحاء

القارة. وإدراكا منها للحاجة الماسة لتجارة للأسلحة تتسم بالشفافية والرقابة المنظمة بشكل فعال، قامت المفوضية بتوعية وتعبئة الدول الأعضاء في اقليم وسط أفريقيا من أجل التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة دون إبطاء وذلك خلال حلقة عمل عقدت في 8 و9 مايو 2017 في نجامينا. وعلاوة على ذلك، عملت المفوضية أيضا مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والهيئات الإقليمية، على وضع خطة عمل بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تستجيب للأولويات المحددة في خارطة طريق الاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق. وسينظر مجلس السلم والأمن في خطة العمل في وقت لاحق من هذا العام 2017. وأطلقت المفوضية دراسة قارية لرسم الخرائط الخاصة بالتدفقات غير المشروعة للأسلحة في جميع أنحاء القارة سيتم استكمالها وتقديمها إلى مجلس السلم والأمن خلال 2017. وعلاوة على ذلك، أطلقت المفوضية برنامج للمساعدة التدريبية، وقدمت قائمة بالخبراء الإقليميين لدعم الدول الأعضاء في تعزيز الأمن المادي للأسلحة والذخائر وإدارتها.

ك) **التدابير اخاصة بالألغام**

88. طلب مجلس السلم والأمن، في اجتماعه 584 المنعقد في 29 مارس 2016 في أديس أبابا، من المفوضية أن تساعد الدول الأعضاء في الأنشطة المتعلقة بالألغام، بما في ذلك تيسير تبادل الخبرات والموارد فيما بينها. وعلى ضوء هذه الخلفية، ولتيسير التعاون فيما بين البلدان الأفريقية في ميدان الأنشطة المتعلقة بالألغام، أعدت المفوضية دراسة استقصائية حول الألغام تهدف إلى تحديد الاحتياجات والتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء فيما يتعلق بالألغام، فضلا عن الموارد الفنية والمادية، والقدرات التي يمكن الاستفادة منها. واستنادا إلى المعلومات التي ستقدمها الدول الأعضاء، ستكون المفوضية أكثر قدرة على زيادة الدعم وتنسيق تبادل الخبرات والموارد.

ل) **عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل**

89. لا تزال جهود الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/والآليات الإقليمية في حاجة للتعزيز في مجال نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتجدر الإشارة إلى أن النيجر أودعت وثيقة التصديق على معاهدة إنشاء منطقة أفريقية خالية من الأسلحة النووية (معاهدة بيلندابا) في 22 فبراير 2017، ليصل بذلك العدد الإجمالي للدول الأطراف إلى 41 دولة. وعقدت المفوضية الأفريقية للطاقة النووية دورتها الاستثنائية الأولى في 10-11 مارس 2017 في أديس أبابا، لمعالجة مختلف الجوانب المتعلقة بتشغيل أمانتها، وتنفيذ برنامج عمل المفوضية الأفريقية للطاقة النووية 2016-2019، والأنشطة ذات الأولوية التي حددتها دوراتها العادية السابقة.

م) **أنشطة هيئة الحكماء**

90. عملا بالمادة 11 من بروتوكول مجلس السلم والأمن، كرس فريق الحكماء، خلال الفترة قيد النظر اهتمامه بالعمل التحضيري لنشر أعضائه في البلدان التي تستعد للانتخابات، تماشيا مع مقرر المؤتمر 254، للقيام بمهام المساعي الحميدة والوساطة، ولا سيما في مجال الأزمات المحتملة. وبالتوازي مع بعثاته، قدم الفريق أيضا إحاطة إلى مجلس السلم والأمن في 13 مارس 2017 بشأن أنشطته السنوية والإنذار المبكر والفرص والتحديات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات. كما أتاحت إحاطة المجلس الفرصة لهيئة الحكماء لتقديم نتائج اجتماع الخلوة الرابع الشبكة الأفريقية للحكماء، الذي انعقد في الفترة من 12 إلى 14 نوفمبر 2016 في قسنطينة، الجزائر حول موضوع "المرأة في موضوع السلم وفي الميدان: الوقاية والوساطة". وأسفر اجتماع الخلوة عن

إنشاء رابطة قارية مشتركة لأجيال المرأة الأفريقية في الوساطة. وخلال نفس الاجتماع رحب مجلس السلم والأمن بالتقدم المحرز في تحديد الطرائق للأجهزة ذات الصلة لاستكمالها واعتمادها، فضلا عن التعجيل بتفعيل برنامج الرابطة القارية المشتركة لأجيال المرأة الأفريقية. وتماشيا مع الإحاطة المقدمة إلى مجلس السلم والأمن، تم أيضا استدعاء الفريق من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتقديم إحاطة إليه في 27 مارس 2017 في نيويورك بشأن جهوده في مجال منع نشوب النزاعات وفرص الشراكة فيما يتعلق بتشغيل برنامج الرابطة القارية المشتركة لأجيال المرأة الأفريقية.

91. من الجدير بالملاحظة أنه مع انتهاء فترة ولاية الأعضاء الحاليين في هيئة الحكماء في يونيو 2017، بدأ رئيس المفوضية في إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء والشخصيات البارزة، تماشيا مع الأحكام ذات الصلة في بروتوكول مجلس السلم والأمن، يقترح على مؤتمر رؤساء الدول والحكومات أسماء الشخصيات البارزة التي يمكن دعوتها للانضمام إلى الفريق، في يوليو 2017، خلال هذا العام لولاية مدتها ثلاث سنوات. وستتضمن المقترحات أيضا اقتراحات لزيادة تعزيز قدرة وفعالية الفريق.

ن) **<u>التنسيق بين مجلس السلم والأمن والأعضاء الأفريقيين في مجلس الأمن للأمم المتحدة</u>**

92. في إطار بيان مجلس السلم والأمن عن نتائج وتوصيات الندوات الرفيعة المستوى حول السلم والأمن المنعقدة في وهران، الجزائر، يقوم مجلس السلم والأمن والأعضاء الأفريقيين في مجلس الأمن للأمم المتحدة، بدعم من المفوضية وبعثة الاتحاد الأفريقي في نيويورك، ببذل جهود متواصلة لتعزيز التنسيق بهدف تعزيز أجندة السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي على مستوى الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يرحب المؤتمر بالتزام الأعضاء الأفريقيين في مجلس الأمن للأمم المتحدة وهم مصر وإثيوبيا والسنغال بمواصلة تعزيز المصالح والمواقف الأفريقية الموحدة والدفاع عنها بخصوص قضايا السلم والأمن التي تهم أفريقيا داخل مجلس الأمن للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يود المؤتمر أن يثني على مصر ومنسق الأعضاء الأفريقيين خلال الفترة يناير إلى أبريل وإثيوبيا ومنسق الفترة مايو إلى أغسطس لتقديمهم معلومات محدثة إلى مجلس السلم والأمن حول برنامج الأعضاء الأفريقيين في مجلس الأمن للأمم المتحدة. وقد يود المؤتمر أن يهنئ كل من كوت ديفوار وغينيا الاستوائية على انتخابهما عضوين أفريقيين في مجلس السلم والأمن للأمم المتحدة للفترة 2018 – 2019. ويتطلع إلى مساهماتهما في تعزيز المصالح والاهتمامات المشتركة للاتحاد الأفريقي في مجلس الأمن للأمم المتحدة.

س) **<u>المرأة والسلام والأمن في أفريقيا</u>**

93. خلال الفترة قيد النظر، واصلت اللجنة العمل عن كثب مع المفوضية، وأيضا مع المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بالمرأة والسلم والأمن في أفريقيا، بشأن المسائل المتعلقة بالنساء والأطفال في حالات النزاع في أفريقيا. ويواصل مجلس السلم والأمن، بدعم من المفوضية، إدراج المسائل المتعلقة بالنساء والسلم والأمن والأطفال في أفريقيا، كمسألة شاملة، في مختلف مقرراته بشأن حالات النزاع، فضلا عن إشراك المرأة في عمليات السلم والأمن في القارة. وفي هذا السياق، عقد مجلس السلم والأمن جلسات مفتوحة في الاجتماعين 659 و692 المنعقدين في 16 فبراير 2017 و13 يونيو 2017، على التوالي، بشأن دور المرأة في حماية الأرواح في بيئات أمنية صعبة في أفريقيا والقضاء على زواج الأطفال. وكرس مجلس السلم والأمن أيضا اجتماعه ال

661، على المستوى الوزاري، حول موضوع "حماية الأطفال من حروب الكبار: إبراز حالة الأطفال المجندين في أفريقيا".

سادسا: الخلاصة

94. بالرغم من أنه تم احراز بعض التقدم في البحث عن السلم خلال الفترة قيد الاستعراض نتيجة جهود أفريقيا من خلال الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدعم المتواصل بين الشركاء، ظلت القارة تواجه تحديات صعبة في مجال السلم والأمن ومع أنه قد شهدت جامبيا والصومال ودارفور بعض التطورات الإيجابية، فإن الأوضاع في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطي وتطور الوضع عبر الحدود بين جيبوتي وإرتريا بعد سحب قطر قواتها، تطلبت عناية من الاتحاد الأفريقي. فضلا عن ذلك سيواصل مجلس السلم والأمن والمفوضية استرعاء الاهتمام العاجل إلى العمليات الانتخابية والانتخابات داخل القارة وفقاً لميثاق الديمقراطية والانتخابات والحكم وكذلك كافة المقررات ذات الصلة للاتحاد الأفريقي بغية منع العنف والنزاعات المتعلقة بالانتخابات. وهناك حاجة إلى تجديد الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي الجهود للتغلب على الطريق المسدود في أوضاع مثل حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير من خلال الاستفتاء. ولا حاجة إلى التأكيد على استمرار فقدان الأرواح واستمرار الإصابات وكذا دمار الممتلكات وتفكيك المجتمع المدني والهياكل الأساسية بسبب استمرار النزاعات المسلحة والأزمات في بعض أجزاء القارة. ولا تزال أفريقيا وشعوبها تعاني من آثار انتشار الأسلحة والإرهاب والتطرف. وقد أسفرت الهجمات الإرهابية عن مزيد من الخسائر في الأرواح البشرية، والإصابات، وزيادة عدد النازحين واللاجئين. وقد تجلى خطر الانتكاس في بعض حالات ما بعد النزاع، والتي تحتاج إلى اهتمام خاص وردود من المؤتمر. وفي الوقت نفسه، ترتب على آثار تغير المناخ، ولا سيما الجفاف، عواقب اقتصادية وإنسانية خطيرة، ولا تزال تعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية -الاقتصادية في أفريقيا. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى أن يؤكد المؤتمر من جديد أهمية الوقاية في تعزيز السلم والأمن، فضلا عن وجود صلة قوية بين السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. خلال الفترة قيد الاستعراض كرس مجلس السلم والأمن عدة اجتماعات لبحث أفضل السبل والوسائل التي ترمي إلى تعزيز الآليات والأدوات القائمة للاتحاد الأفريقي في مجال منع نشوب النزاعات في إطار هيكل السلم والأمن الأفريقي وهيكل الحكم الأفريقي.

95. في إطار أجندة 2063، يلتزم الاتحاد الأفريقي بإسكات البنادق بحلول عام 2020. ومن الضروري أن تعمل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن بكامل قواها وبالسرعة المطلوبة لمضاعفة الفرص لتحقيق هذا الهدف. ويتعين على الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية /الآليات الإقليمية وكافة أصحاب المصلحة المعنيين، تعبئة المستوى المطلوب من الالتزام والمشاركة، وتوفير الدعم اللازم لإسكات البنادق في أفريقيا. إن منع الأزمات والنزاعات وتعزيز السلام حيث تم إحلاله، من مؤشرات المسيرة الطويلة التي يتعين على أفريقيا استكمالها نحو جعل أفريقيا قارة خالية من النزاعات.

ASSEMBLY/AU/4(XXIX)

Annex

الاستنتاجات

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia, P.O. Box: 3243 Tel.: (251-11) 5513 822 Fax: (251-11) 5519 321
Email: situationroom@africa-union.org

خلوة مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي
حول تنفيذ استنتاجات الخلوات المتتالية لمجلس السلم والأمن
ومقررات مجلس السلم والأمن من 2007 إلى 2016
كيجالي، رواندا، 3 - 5 مايو 2017

PSC/RETREAT/10

الاستنتاجات

خلوة مجلس السلام والأمن للاتحاد الأفريقي

حول تنفيذ استنتاجات الخلوات المتعاقبة لمجلس السلم والأمن
ومقررات مجلس السلم والأمن من 2007 إلى 2016
كيجالي، رواندا، 3 - 5 مايو 2017

الاستنتاجات

أولا: مقدمة

أ) عقد مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي خلوته العاشرة من 3 إلى 5 مايو 2017 في كيجالي، رواندا. وكانت الخلوة مكرسة لاستعراض وضع تنفيذ استنتاجات الخلوات المتعاقبة لمجلس السلم والأمن ومقررات مجلس السلم والأمن ذات الصلة من 2007 إلى 2016.

ب) افتتح معالي السيدة لويز موشيكيوابو، وزيرة الخارجية والتعاون في جمهورية رواندا رسميا الخلوة وترأسها السفير مول سيبوجيا كاتيندي، الممثل الدائم لجمهورية أوغندا لدى الاتحاد الأفريقي ورئيس مجلس السلم والأمن لشهر مايو 2017.

ج) ألقى السيد أدمور كامبودزي، مدير إدارة السلام والأمن لمفوضية الاتحاد الأفريقي بالإنابة، كلمة نيابة عن مفوض السلم والأمن، السفير اسماعيل شرقي.

د) وبعد مداولات مستفيضة، توصلت الخلوة إلى الاستنتاجات التالية:

ثانيا: المسائل المتعلقة بأساليب عمل المجلس والتنفيذ الفعال للمقررات السابقة للمجلس

ألف. تنفيذ المواد التعاونية لبروتوكول المجلس (المواد 16، 17، 18، 19، 20)

1. **وافق المجلس على ما يلي:**

أ. عقد اجتماع استشاري سنوي مع جميع أجهزة/كيانات الاتحاد الأفريقي التي تشمل ولاياتها مسائل تتعلق بتعزيز السلام والأمن في أفريقيا؛

ب. عقد اجتماعات استشارية سنوية منفصلة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي (نيابة عن منظمات المجتمع المدني)؛

ج. إدراج الاجتماعات الاستشارية السنوية المذكورة أعلاه تلقائيا في البرنامج السنوي الإرشادي لأنشطة مجلس السلم والأمن.

باء. دعم أداء الهيئات الفرعية/اللجان الفرعية للمجلس (لجنة الأركان العسكرية ولجنة الخبراء ولجنة الجزاءات ولجنة مكافحة الإرهاب ولجنة إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات في أفريقيا):

2. **وافق المجلس على ما يلي:**

أ. إعادة تنشيط عمل الهيئات الفرعية/اللجان الفرعية التابعة للمجلس والتأكد من أنها تعمل بشكل مستمر؛

ب. أن تتألف لجنة الخبراء ولجنة الأركان العسكرية من جميع الأعضاء الخمسة عشر في المجلس وأن يرأسهما ممثل عن البلد الذي يتولى رئاسة المجلس في الشهر؛

ج. أن يقوم أعضاء المجلس بتعيين ممثليهم في اللجان الفرعية للمجلس على وجه الاستعجال (لجنة الجزاءات، لجنة مكافحة الإرهاب، ولجنة إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات في أفريقيا) على أساس التمثيل الإقليمي بواقع ممثل واحد عن كل إقليم من الأقاليم الخمسة؛

د. استخدام جميع لغات العمل الأربع (4) للاتحاد. غير أنه في الظروف القصوى التي يتعذر فيها استخدام جميع اللغات الأربع (4)، ستستخدم الإنجليزية والفرنسية، تمشيا مع الاختصاصات العامة المعتمدة للأجهزة الفرعية / اللجان الفرعية لمجلس السلم والأمن؛

ه. أن تحدد اللجان الفرعية لمجلس السلم والأمن (لجنة الجزاءات، ولجنة مكافحة الإرهاب ولجنة إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع في أفريقيا) أساليب عملها، بما في ذلك اختيار رؤسائها مع مراعاة مبادئ التشاور والتناوب الإقليمي؛

و. أن تحدد الأجهزة الفرعية/اللجان الفرعية برامج عملها الشهرية.

جيم. <u>إحاطة بقدمها رئيس مجلس السلم والأمن إلى لجنة الممثلين الدائمين بشأن أنشطة مجلس السلم والأمن كل شهر</u>

3. **وافق مجلس السلم والأمن على ما يلي:**

أ. أن يقدم كل رئيس لمجلس السلم والأمن انتهت ولايته إحاطة إلى لجنة الممثلين الدائمين في نهاية كل شهر وفقا لبروتوكول مجلس السلم والأمن. وستدرج هذه الإحاطة تلقائيا في برنامج الأنشطة الشهرية للجنة السلم والأمن؛

ب. يتولى أمين مجلس السلم والأمن والأمين العام لمفوضية الاتحاد الأفريقي التنسيق لضمان تقديم إحاطة ناجحة من قبل رؤساء مجلس السلم والأمن إلى لجنة الممثلين الدائمين، تحت إدارة رئيس مجلس السلم والأمن؛

ج. يقوم أمين مجلس السلم والأمن بالتنسيق مع الأمين العام للمفوضية لضمان إدراج إحاطة مجلس السلم والأمن إلى لجنة الممثلين الدائمين في البرنامج الشهري المنتظم للجنة الممثلين الدائمين في الأسبوع الأخير من الشهر. ومع ذلك، ففي حالة عدم قدرة لجنة الممثلين الدائمين على إدراجها في برنامجها الشهري، ينبغي لرئيس مجلس السلم والأمن التشاور مع رئيس لجنة الممثلين الدائمين لتحديد موعد مناسب للإحاطة.

د. تقوم أمانة مجلس السلم والأمن بتجميع جميع وثائق العمل ذات الصلة من اجتماعات مجلس السلم والأمن خلال الشهر لتقديم الإحاطة إلى لجنة الممثلين الدائمين وتعميمها على جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، قبل ثلاثة أيام عمل على الأقل من الإحاطة؛ و

ه. يقوم كل رئيس لمجلس السلم والأمن بإعداد تقريره/ تقريرها الإعلامي الخاص به/ بها إلى لجنة الممثلين الدائمين وتقديمه إلى أمانة مجلس السلم والأمن بحيث يتم تعميمه في إطار وثائق العمل ذات الصلة للإحاطة المقدمة إلى لجنة الممثلين الدائمين.

دال. <u>الوضع القانوني لنتائج خلوات مجلس السلم والأمن</u>

4. **وافق مجلس السلم والأمن على ما يلي:**

أ. اعتماد جميع نتائج خلوات مجلس السلم والأمن رسميا من خلال بيان يصدر في اجتماع رسمي لمجلس السلم والأمن.

ب. بعد أن يتم اعتمادها رسميا من قبل مجلس السلم والأمن، تقدم العناصر الأساسية للنتائج إلى مؤتمر الاتحاد في شكل مشروع مقرر لاعتماده.

هاء. **<u>تواجد رئيس مجلس السلم والأمن خلال الشهر</u>**

5. وافق مجلس السلم والأمن على أنه، تمشيا مع أحكام بروتوكول مجلس السلم والأمن، يكون ملزما لرئيس مجلس السلم والأمن أن يتواجد دائما في مقر الاتحاد الأفريقي لإدارة أنشطة مجلس السلم والأمن أثناء الشهر. ومع ذلك، ففي الحالات التي يضطر فيها رئيس مجلس السلم والأمن إلى التغيب لظروف خارجة عن إرادته/إرادتها، يتولى العضو التالي في الترتيب (الرئيس القادم) الرئاسة بالإنابة، وفقا للمادة 24 (3) من قواعد إجراءات مجلس السلم والأمن.

واو. <u>تنفيذ ترتيبات التبادل</u>

6. **وافق مجلس السلم والأمن على ما يلي:**

أ. ألا يكون التبادل قاعدة. ومع ذلك، يتعين على عضو مجلس السلم والأمن الذي لا يستطيع ترؤس مجلس السلم والأمن خلال شهر استحقاقه، إبلاغ أمانة مجلس السلم والأمن رسميا في الوقت المناسب لاتخاذ الترتيبات الضرورية لضمان الأداء العادي والسلس والمستمر لمجلس السلم والأمن. وينبغي للدول الأعضاء في مجلس السلم والأمن التي تعتزم تبادل أشهر رئاستها إبلاغ أمانة مجلس السلم والأمن في الوقت المناسب؛ قبل شهر على الأقل. ويكون ترتيب التبادل مع الرئيس التالي في قائمة الانتظار وفقا للترتيب الأبجدي الإنكليزي؛

ب. تقوم أمانة مجلس السلم والأمن بإبلاغ جميع الدول الأعضاء في مجلس السلم والأمن رسميا، من خلال مذكرة، بشأن ترتيبات التبادل المتفق عليها؛

ج. في حال عدم وجود ترتيبات للتبادل، فإن عضو مجلس السلم والأمن المعني يفقد دوره لرئاسة مجلس السلم والأمن؛

زاي. <u>التحضير لخلوات مجلس السلم والأمن</u>

7. وافق مجلس السلم والأمن على أن يحدد جداول أعماله وبرامج عمله ووثائق عمله المتعلقة بخلواته.

حاء. <u>وضع برنامج إرشادي سنوي للأنشطة</u>.

8. **وافق مجلس السلم والأمن على ما يلي:**

أ. تقوم أمانة مجلس السلم والأمن بإعداد مشروع برنامج إرشادي سنوي لأنشطة مجلس السلم والأمن.

ب. وتكفل لجنة الخبراء مواءمة مشروع برنامج الأنشطة الإرشادي السنوي مع برنامج العمل المؤقت الشهري؛

ج. سيبحث مجلس السلم والأمن مشروع برنامج الأنشطة الإرشادي السنوي لاعتماده؛

د. وبالنظر إلى الطبيعة الدينامية لقضايا السلم والأمن، وتمشيا مع أحكام بروتوكول مجلس السلم والأمن، يمكن إدراج الأنشطة المخصصة في البرنامج الإرشادي السنوي للأنشطة.

طاء. <u>وضع برامج العمل الشهرية المؤقتة لمجلس السلم والأمن</u>

9. **وافق مجلس السلم والأمن على ما يلي:**

أ. يقدم الرئيس القادم لمجلس السلم والأمن، مشروع برنامج العمل المؤقت الشهري، لبحثه واعتماده من قبل مجلس السلم والأمن، قبل أسبوعين على الأقل من توليه الرئاسة؛

ب. ستقوم لجنة الخبراء، بالتعاون مع أمانة مجلس السلم والأمن، بدعم الرئيس القادم للشهر في مواءمة البرنامج وضمان استيعاب الأنشطة الإلزامية المتفق عليها سابقا.

ياء. <u>وثائق عمل مجلس السلم والأمن</u>

10. وافق مجلس السلم والأمن على أن تقوم أمانة مجلس السلم والأمن بتعميم جميع وثائق العمل على أعضاء مجلس السلم والأمن بجميع لغات عمل الاتحاد الأفريقي الأربع (4)، وذلك قبل ثلاثة أيام عمل على الأقل من انعقاد اجتماعاته.

كاف. <u>نتائج اجتماعات مجلس السلم والأمن.</u>

11. **وافق** مجلس **السلم والأمن على ما يلي:**

أ. يسترشد بأحكام بروتوكول مجلس السلم والأمن لتحديد الشكل المناسب لنتائج اجتماعاته؛

ب. تجتمع لجنة الخبراء التابعة لمجلس السلم والأمن، بحلول نهاية أغسطس 2017، لتقديم مقترحات بشأن الشكل المناسب لنتائج الاجتماعات المفتوحة لمجلس السلم والأمن، والاجتماعات المغلقة لمجلس السلم والأمن ليبحثها المجلس؛

ج. يستمر في استخدام الشكل الحالي لنتائج اجتماعات مجلس السلم والأمن، المتمثل في البيان الرسمي والبيان الصحفي؛

د. سيواصل مجلس السلم والأمن استخدام إجراءات الصمت بشأن نتائج الاجتماعات. وفي حالة كسر إجراءات الموافقة الصامتة وعدم التوصل إلى تفاهم، يقوم مجلس السلم والأمن بعقد اجتماع آخر لحل أي مسائل معلقة؛

ه. تستند نتائج اجتماعات مجلس السلم والأمن إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه خلال اجتماعات مجلس السلم والأمن؛

و. وعند استحالة التوصل إلى توافق في الآراء، تحل المسألة عن طريق التصويت وفقا للمادة 8 (13) من بروتوكول مجلس السلم والأمن.

لام. <u>نشر نتائج اجتماعات مجلس السلم والأمن</u>

12. **وافق مجلس السلم والأمن على ما يلي:**

أ. تكون سلطة الترخيص بنشر المقررات والنتائج المتفق عليها في مجلس السلم والأمن من صلاحيات رئيس مجلس السلم والأمن؛

ب. سوف يستمر نشر نتائج اجتماعات مجلس السلم والأمن على المواقع الإلكترونية للاتحاد الأفريقي؛

ج. تقدم مفوضية الاتحاد الأفريقي نتائج اجتماعات مجلس السلم والأمن إلى وكالات الأنباء الوطنية ذات الصلة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي للتعريف بها في بلدانها وفقا للاستراتيجية الإعلامية للاتحاد الأفريقي للاتصالات؛

د. ينبغي تشجيع البعثات على تحميل وثائق/نتائج مجلس السلم والأمن على المواقع الإلكترونية الخاصة بالبعثات، فضلا عن المواقع الإلكترونية لوزارات خارجية كل منها؛

ه. سيقوم رئيس مجلس السلم والأمن بإحاطة وسائط الإعلام علما، عند ما يرى المجلس جدوى ذلك، في نهاية كل اجتماع من اجتماعات مجلس السلم والأمن.

ميم. <u>تنفيذ مختلف مقررات مجلس السلم والأمن</u>

13. وافق مجلس السلم والأمن على أن تقدم لجنة الخبراء، كل ستة أشهر، قبل انعقاد الدورة العادية للمؤتمر، مصفوفة لتنفيذ جميع مقررات مجلس السلم والأمن لكي يبحثها مجلس السلم والأمن.

نون: <u>التفاعل مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية</u>

14. **اتفق مجلس السلم والأمن على ما يلي:**

أ. عقد مشاورات مع جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية ذات الصلة حول مسائل السلم والأمن. وفي هذا الصدد، سوف يقوم المجلس بإحياء الاجتماع الاستشاري السنوي مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، تمشيا مع استنتاجات خلوة أبوجا؛

ب. الإبقاء على الممارسة القائمة على دعوة جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية المعنية بمسألة قيد المناقشة من قبل مجلس السلم والأمن لحضور اجتماعات حول أوضاع خاصة ببلدان/أوضاع نزاعات عند الضرورة؛

ج. تنظيم اجتماعات استشارية سنوية مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية.

سين: <u>معايير العضوية الفعالة في مجلس السلم والأمن</u>

15. **اتفق مجلس السلم والأمن على ما يلي:**

أ. أن تقدم لجنة الخبراء التابعة لمجلس السلم والأمن مقترحات لبحثها من قبل المجلس لاستعراض مدى امتثال الأعضاء لمتطلبات العضوية الفعالة في مجلس السلم والأمن وفقا للمادة 5 (2) من بروتوكول مجلس السلم والأمن؛

ب. أن يقوم أعضاء مجلس السلم والأمن الذين لا يستوفون بعض الشروط المذكورة أعلاه بسبب ظروف خارجة عن إرادتهم أو لأسباب غير متوقعة، بإبلاغ المجلس بذلك.

عين: <u>التفاعلات مع المبعوثين الخاصين/ الممثلين للاتحاد الأفريقي</u>

16. **اتفق مجلس السلم والأمن على ما يلي:**

أ. سيحضر جميع المبعوثين/ الممثلين الخاصين للاتحاد الأفريقي اجتماعات مجلس السلم والأمن، ويقدمون إحاطات حول مجالاتهم المحددة حسبما يطلبه مجلس السلم والأمن؛

ب. سوف يحضر رئيس مجلس السلم والأمن جميع الملتقيات التي تعقدها المفوضية مع المبعوثين الخاصين/ الممثلين للاتحاد الأفريقي للنظر في مسائل السلم والأمن؛

ج. سيتم إجراء مشاورات شهرية بين رئيس مجلس السلم والأمن ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لمناقشة المسائل المتعلقة بتعزيز السلم والأمن. وفي هذا الصدد، يطلع رئيس مجلس السلم والأمن المجلس على نتائج مشاوراته مع رئيس المفوضية؛

د. سيعقد المجلس اجتماعاته التشاورية مع المبعوثين الخاصين/ الممثلين للاتحاد الأفريقي في أعقاب المشاورات التي تجري بين المبعوثين الخاصين/ الممثلين ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛

ه. يتشاور أمين مجلس السلم والأمن مع المسؤولين المعنيين في مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن التواريخ المحتملة لعقد مباحثات متعاقبة مع المبعوثين الخاصين/ الممثلين، ويقدم تقريرا إلى المجلس لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

فاء: <u>التعاون والتنسيق بين مجلس السلم والأمن والأعضاء الأفريقيين في مجلس الأمن للأمم المتحدة (الأعضاء الأفريقيون الثلاثة)</u>

17. اتفق المجلس على تنفيذ المقررات التي اعتمدها المؤتمر بالفعل بشأن هذه المسألة.

صاد. <u>التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى</u>

18. **الاجتماع التشاوري المشترك**

أ. ضمان التحضيرات الكافية وفي الوقت المناسب بما في ذلك المتابعة الفعالة والاستجابات في الوقت المناسب. وتدعم أمانة مجلس السلم والأمن المجلس في هذا المسعى؛

ب. ضمان التبليغ المباشر لجميع وثائق العمل ذات الصلة الخاصة بالاجتماعات/ التفاعلات التشاورية المشتركة بين مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وبين رئيس مجلس السلم والأمن ورئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ونسخها إلى أمانة مجلس السلم والأمن؛

ج. ضمان أن تتحدث جميع الدول الأعضاء في مجلس السلم والأمن بصوت واحد خلال الاجتماعات التشاورية المشتركة؛

د. ضمان الثقة في تعزيز المواقف الأفريقية الموحدة والدفاع عنها.

19. **التفاعل غير الرسمي مع ممثلي الأعضاء الخمسة الدائمين في أديس أبابا**

وافق مجلس السلم والأمن على ما يلي:

أ. تنظم هذه التفاعلات غير الرسمية مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مرتين في السنة؛

ب. الاستفادة من اجتماعاته التشاورية المشتركة أو الغرض من تعزيز فهم الأعضاء الخمسة الدائمين لقضايا السلم والأمن الأفريقية؛

ج. فيما يتعلق بالمسائل اليومية، توجه الدعوة إلى الأعضاء الخمسة الدائمين في أديس أبابا للمشاركة في اجتماعات مجلس السلم والأمن كلما لزم الأمر

قاف. <u>صندوق الاتحاد الأفريقي للسلام</u>

20. **تنشيط صندوق الاتحاد الأفريقي للسلام.**

وافق مجلس السلم والأمن على ما يلي:

أ. ينبغي أن تعمل فرقة العمل لصندوق السلام التي أنشأها مفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن، عن كثب مع لجنة وزراء المالية العشرة (مجموعة العشرة) بشأن تنشيط صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي؛

ب. تقوم إدارة السلم والأمن بإعداد تقريرين ليبحثهما مجلس السلم والأمن: يركز التقرير الأول الذي يقدم إلى مجلس السلم والأمن على مسألة التمويل بنسبة 75٪ التي يتم تمويلها من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة في حين يركز التقرير الثاني على الخيارات البديلة لتمويل السلم والأمن في أفريقيا؛

ج. تقدم فرقة العمل التابعة لصندوق السلام تقاريرها إلى مجلس السلم والأمن للنظر فيها في مايو 2017. ويقدم التقرير عن مساهمة الأمم المتحدة بنسبة 75 في المائة إلى مجلس الأمن في الوقت المناسب للنظر فيه في سبتمبر 2017؛

د. وستقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بوضع آليات انتقالية لإدارة صندوق السلام، وعليها أن تقدم تقريرا إلى مجلس السلم والأمن في سبتمبر 2017؛

ه. يجب على أفريقيا أن تسعى إلى زيادة المساهمة بنسبة 25 في المائة لعمليات دعم السلام على النحو الملتزم به.

راء. <u>تحديات الموارد البشرية التي تواجه إدارة السلم والأمن في تقديم الدعم إلى مجلس السلم والأمن</u>

21. **وافق مجلس السلم والأمن على ما يلي:**

أ. يتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تعين على وجه الاستعجال مترجمين فوريين وتحريريين مكرسين خصيصا لعمل مجلس السلم والأمن؛

ب. ينبغي إعادة هيكلة إدارة السلم والأمن، بما في ذلك أمانة مجلس السلم والأمن، على أساس دراسة علمية؛

ج. تقوم لجنة الخبراء التابعة لمجلس السلم والأمن بدراسة التقرير المتعلق بآفاق السلام والموارد البشرية والتوقعات والفجوات/الاحتياجات المقدمة خلال خلوة مجلس السلم والأمن في كيجالي والتقرير الذي طلبته اللجنة الفرعية للاتحاد الأفريقي المعنية بالهياكل في 2016/2015 وتقديم توصيات لكي تبحثها مجلس السلم والأمن.

د. تعمل إدارة السلم والأمن بشكل وثيق مع إدارة الشؤون المالية، وإدارة التخطيط الاستراتيجي وإدارة الشؤون الإدارية وتنمية الموارد البشرية في إعداد وتقديم تقرير إلى مجلس السلم والأمن، عن إعادة هيكلة إدارة السلم والأمن؛

ه. ينبغي أن تسترشد الدراسة المتعلقة بإعادة هيكلة إدارة السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي بقرارات الاتحاد الأفريقي بشأن الإصلاح المؤسسي التي تهدف إلى تعزيز فعالية الاتحاد الأفريقي.

شين- <u>التفاعل بين مجلس السلم والأمن وإدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي ذات الصلة</u>

22. **وافق مجلس السلم والأمن على ما يلي:**

أ. سيعقد مفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن جلسات إحاطة منتظمة وحصرية مع سفراء مجلس السلم والأمن بشأن مسائل حساسة تتعلق بالسلم والأمن؛

ب. يتلقى مجلس السلم والأمن إحاطات فصلية من إدارة الشؤون السياسية وغيرها من إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي ذات الصلة بشأن المسائل المتصلة بالسلم والأمن في أفريقيا.

ثالثا: <u>القضايا العامة السلام والأمن</u>

23. **تنفيذ المنظومة الأفريقية للسلم والأمن**

وافق مجلس السلم والأمن على ما يلي:

أ. تجري أمانة مجلس السلم والأمن دراسة حول تنفيذ المنظومة الأفريقية للسلم والأمن وتقديم تقرير مع نهاية سبتمبر 2017 لينظر فيه مجلس السلم والأمن؛

ب. يتعين إدراج الإبلاغ المنتظم عن تفعيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن للمجلس في البرنامج السنوي الإرشادي لأنشطة مجلس السلم والأمن.

24. **تفعيل المنظومة الأفريقية للحكم**

وافق مجلس السلم والأمن على ما يلي:

أ. يتم إدراج إحاطات من قبل إدارة الشؤون السياسية بشأن الانتخابات والديمقراطية والحكم في البرنامج السنوي الإرشادي لأنشطة مجلس السلم والأمن.

25. **الامتثال لإعلان لومي بشأن إطار استجابة منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي إزاء التغيير غير الدستوري للحكومات**

وافق مجلس السلم والأمن على ما يلي:

أ. يتعين على مكتب المستشار القانوني تقديم معلومات مستكملة للمجلس عن تنفيذ مقرر مؤتمر الاتحاد الذي يلزم اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية بتقديم معلومات مفصلة عن مفهوم **"الانتفاضات الشعبية"** المتعلقة بإعلان لومي بشأن التغيير غير الدستوري للحكومات.

26. **مشاركة مجلس السلم والأمن في بعثات الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات**

وافق مجلس السلم والأمن على ما يلي:

أ. يتعين على إدارة الشؤون السياسية التابعة للاتحاد الأفريقي تقديم جدول زمني سنوي للانتخابات في أفريقيا إلى مجلس السلم والأمن؛

ب. يتعين على إدارة الشؤون السياسية التابعة للاتحاد الأفريقي تقديم طرائق اختيار مراقبي/ راصدي الانتخابات في الاحاد الأفريقي ومعايير الاتحاد الأفريقي لتقييم نتائج الانتخابات إلى مجلس السلم والأمن؛

ج. ينبغي أن تتضمن قائمة مراقبي وراصدي الانتخابات للاتحاد الأفريقي الذين يتم إيفادهم للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أعضاء من مجلس السلم والأمن يركزون خاصة على قضايا السلم والأمن ذات الصلة بالانتخابات؛

د. يتعين على أمانة مجلس السلم والأمن إعداد قائمة لمشاركة أعضاء مجلس السلم والأمن في مراقبة/ رصد الانتخابات ليوافق عليها المجلس.

27. **بخصوص إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات**

وافق مجلس السلم والأمن على ما يلي:

أ. يتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي إعداد تقرير عن مراجعة هيكلة سياسة إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات بما في ذلك إنشاء مركز إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات لينظر فيه مجلس السلم والأمن

ب. ينبغي للدول الأعضاء المهتمة باستضافة مركز إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات أن تعجل بالمشاورات المتعلقة بموقعه وأن تقدم تقريرا إلى المجلس بحلول أكتوبر 2017؛

ج. ينبغي أن تقدم إدارة السلم والأمن تقريرا مرحليا عن القضايا ذات الصلة بلجان مجلس السلم والأمن المعنية بإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان.

28. **تدريب وسطاء الاتحاد الأفريقي وإعداد قاعدة بيانات للوسطاء الأفريقيين**

وافق مجلس السلم والأمن على ما يلي:

أ. ينبغي إيلاء الأولوية لتدريب الوسطاء الأفريقيين من أجل تعزيز الدبلوماسية الوقائية وجهود منع نشوب الصراعات في أفريقيا؛

ب. ينبغي وضع معايير ومقاييس على مستوى الأفراد الذين سيتم نشرهم للوساطة والمصالحة، وينبغي أن تشمل المعايير مراعاة مسائل الجنسين؛

ج. وينبغي إنشاء وحدة لدعم الوساطة في الاتحاد الأفريقي وقامة للوسطاء يديرها متخصصون

د.ينبغي إنشاء قاعدة بيانات وقائمة لوسطاء الاتحاد الأفريقي في مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل تسهيل عملية اختيار الوسطاء الأفريقيين وتعيينهم في حالات الصراع في جميع أنحاء القارة.

29. **كفاءة مجلس السلم والأمن فى تنفيذ الأنشطة الإنسانية**

وافق مجلس السلم والأمن على ما يلي:

أ. تحسين كفاءته في تنفيذ الأنشطة الإنسانية وفقا للمادتين 6(و) و 15 من بروتوكول مجلس السلم والأمن؛

ب. أن يقدم المجلس توصيات بشأن المساهمات المالية للتخفيف من حدة الحالات الإنسانية. وفي هذا الصدد، تقوم إدارة الشؤون السياسية بوضع مبادئ توجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية من قبل الاتحاد وإتاحتها لمجلس السلم والأمن.

30. **المبادئ التوجيهية لولاية عمليات الاتحاد الأفريقى لدعم السلم وقيادتها ومراقبتها**

وافق مجلس السلم والأمن على ما يلي:

أ. بشأن الحاجة إلى إنشاء لجنة متعددة التخصصات لإعداد المبادئ التوجيهية لوضع ولاية عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلم وقيادتها ومراقبتها، كلف المجلس أمانة مجلس السلم والأمن بتنظيم ورشة عمل للجنة المتعددة التخصصات بحلول 30 سبتمبر 2017، وتقديم تقرير إلى مجلس السلم والأمن.

31. **ميزانية مجلس السلم والأمن**

وافق مجلس السلم والأمن على ما يلي:

أ. ينبغي أن تقدم أمانة مجلس السلم والأمن ميزانية مشروحة مفصلة، بما في ذلك التمويل المخصص من قبل الشركاء، فضلا عن الإبلاغ بشأن مستويات التنفيذ بحلول 30 مايو 2017؛

ب. ينبغي أن تعمل أمانة مجلس السلم والأمن بشكل عاجل على ميزانية مجلس السلم والأمن لسنة 2018 وأن تعرضها على المجلس قبل تقديمها إلى اللجنة الفرعية للمراقبة العامة والتنسيق بشأن المسائل الميزانية والمالية والإدارية التابعة للجنة الممثلين الدائمين للنظر فيها.

رابعا. الخاتمة

32. أعرب مجلس السلم والأمن عن تقديره لسعادة السيد بول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا، لمجاملته لأعضاء المجلس، وعلى كلماته الحكيمة.

33. علاوة على ذلك، شكر سعادة السيد مول س. كاتندي، السفير والممثل الدائم لجمهورية أوغندا لدى الاتحاد الأفريقي، حكومة جمهورية رواندا وشعبها على استضافتها الخلوة، وعلى الترحيب الحار ولما أبدوه من كرم الضيافة لأعضاء مجلس السلم والأمن والمشاركين من مفوضية الاتحاد الأفريقي.

كيجالي، رواندا في 5 مايو 2017.

مقرر
بشأن تقرير مجلس السلم والأمن
عن أنشطته وحالة السلم والأمن في أفريقيا
الوثيقة ASSEMBLY/AU/4(XXIX)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته وحالة السلم والأمن في أفريقيا؛

2. **يشيد** بمجلس السلم والأمن، والمفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ والآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، لالتزامها وجهودها نحو تحقيق السلم والاستقرار والأمن في أفريقيا. وفي هذا الصدد، **يحيط المؤتمر علما مع التقدير** بالجهود المكثفة التي بذلها رئيس المفوضية دعما لعمليات السلام داخل القارة؛

3. **يهنئ** الرئيس محمد عبد الله محمد لانتخابه رئيسا لجمهورية الصومال الاتحادية. **ويرحب** المؤتمر بالتقدم المستمر المحرز في الصومال مع الاعتراف بالتحديات التي لا تزال تواجه البلد. **ويؤكد المؤتمر تأكيد مجددا نداءه** للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي الأوسع لمواصلة وتكثيف دعمها السياسي والمالي واللوجستي للصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميسوم) للتمكين من الاستقرار الكامل في البلد، ولا سيما من أجل الإصلاح الأمني الذي سيمكن من تفعيل هيكل الأمن القومي. و**يذكر** المؤتمر ببيان مجلس السلم والأمن بتاريخ 6 سبتمبر 2016 الذي يدعو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى أن ينظر، بعد إصدار قراره 2244 (2015)، في رفع حظر استيراد الأسلحة المفروض على الصومال، باعتباره جانبا حاسما في بناء المؤسسات الأمنية الصومالية. **ويعرب المؤتمر عن قلقه** إزاء التهديد الذي لا تزال تشكله حركة الشباب على السلم والأمن والاستقرار في الصومال، **ويدين** مرة أخرى **بشدة** الهجمات الإرهابية التي تشنها حركة الشباب على المدنيين الأبرياء وبعثة الاتحاد الأفريقي والقوات الصومالية. **كما يعرب** المؤتمر **عن قلقه** إزاء عودة أنشطة القرصنة في سواحل الصومال. **ويدعو المؤتمر**، الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين إلى تنسيق دعمهم من خلال آلية تنفيذ الميثاق الأمني، على النحو المتفق عليه في مؤتمر لندن، الذي عقد في 11 مايو 2017، بهدف تحقيق أقصى قدر من تأثير الجهود المشتركة الرامية، على وجه الخصوص، إلى دعم قوات الأمن الوطني الصومالية. وتحقيقا لهذه الغاية، **يرحب** المؤتمر بإنشاء فرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والصومال التي ينبغي أن تكون أفضل قناة لتنسيق الدعم المقدم من الشركاء. **ويعرب المؤتمر عن بالغ قلقه** إزاء الوضع الإنساني المتردي السائد في الصومال **ويناشد** المجتمع الدولي زيادة الدعم في معالجة المساعدة التي يحتاجها الشعب الصومالي المتضرر؛

4. **يعرب عن قلقه العميق** إزاء استمرار تدهور الوضع في جنوب السودان، **ويدعو مرة أخرى**، أطراف جنوب السودان إلى إظهار القيادة والارتقاء إلى مستوى مسؤوليتهم نحو إنهاء المعاناة الطويلة لشعبهم. ويرحب المؤتمر بإطلاق مبادرة الحوار الوطني من قبل الرئيس سلفا كير مايارديت، **ويحث** أصحاب المصلحة في جنوب السودان على ضمان استقلاليتها وشموليتها وحيادها. **ويشيد** المؤتمر بالممثل السامي للاتحاد الأفريقي لجنوب السودان، الرئيس السابق ألفا عمر كوناري، في جهوده لمساعدة أصحاب المصلحة في جنوب السودان على التصدي للتحديات الماثلة أمامهم، من خلال المشاركة البناءة، على نحو ما اتفق عليه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية في اجتماع 29 يناير 2017، **ويشدد** على

الحاجة إلى استمرار المشاركة الرسمية من قبل المؤسسات الثلاث. **ويجيز** المؤتمر مقررات القمة الاستثنائية الحادية والثلاثين للهيئة الحكومية المشتركة للتنمية المنعقدة في 12 يونيو 2017، ولا سيما التعجيل بعقد منتدى تنشيط السلام الرفيع المستوى. وفي هذا الصدد، **يشيد** المؤتمر بجهود الرئيس يويري موسيفيني وحكومة أوغندا في التصدي للتحديات في جنوب السودان. **ويدعو** المؤتمر القوات الحكومية والجماعات المسلحة إلى إلقاء أسلحتهم والاشتراك في عملية سياسية بناءة تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للتحديات التي يواجهها جنوب السودان. **ويعرب** المؤتمر عن قلقه إزاء الوضع الإنساني في جنوب السودان، **ويحث** المجتمع الدولي على تقديم المساعدة اللازمة إلى المحتاجين في جنوب السودان والبلدان المجاورة. وفي هذا الصدد، **يدعو** المؤتمر الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية والحركة الشعبية لتحرير السودان - الجيش الشعبي لتحرير السودان وجميع الجماعات المسلحة إلى التقيد الصارم بالقانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بوكالات وعمال الإغاثة الإنسانية بهدف تهيئة وتسهيل الوصول إلى المساعدة الإنسانية وتسليمها للسكان المحتاجين؛

5. **يرحب** بالتحسن الكبير الذي لوحظ في الوضع السياسي والأمني في دارفور، فضلا عن نتائج الحوار الوطني وتشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة، **ويحث** السلطات السودانية على مواصلة جهودها للتوعية. **ويحيط** المؤتمر علما بتوصيات تقرير الاستعراض الاستراتيجي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المقدم بشأن انسحاب قوات العملية المشتركة وإعادة تشكيلها، **ويشدد على** ضرورة تنفيذ العملية بطريقة تدريجية وسلسة، لضمان ألا يتعرض السكان المدنيون للخطر. **ويؤكد** المؤتمر على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتقديم الدعم اللازم لحكومة السودان في جهودها الرامية إلى إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في دارفور، ولا سيما في المناطق التي ستخليها العملية المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وعلى وجه الخصوص، **يحيط** المؤتمر علما بالخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة بالفعل لتخفيف نظام العقوبات المفروضة على السودان، ويتطلع إلى رفعها بالكامل بحلول 12 يوليو 2017. وعلاوة على ذلك، **يشيد** المؤتمر بفريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي على جهوده الدؤوبة من أجل مساعدة السودانيين على التوصل إلى حلول سلمية لمختلف التحديات التي يواجهونها، ويشجعه على مواصلة تعزيز عملية شاملة للمساعدة في المراحل المقبلة من عملية السلام. **ويحث** المؤتمر بقوة جميع الحركات المسلحة على المشاركة، دون مزيد من التأخير، في عملية المفاوضات؛

6. **يشيد** بحكومتي السودان وجنوب السودان للتوصل إلى اتفاقات بشأن تفعيل الآلية المشتركة للتحقق من الحدود ورصدها. وفي هذا الصدد، **يدعو** المؤتمر إلى عقد اجتماع عاجل للجنة الأمنية المشتركة، دون شروط مسبقة، لمعالجة المسائل العالقة بين الدولتين، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. **ويحث** المؤتمر السودان وجنوب السودان على عقد اجتماعات أكثر انتظاما للآلية السياسية والأمنية المشتركة لمعالجة المسائل العالقة بين البلدين؛

7. **يدعو** إلى التنفيذ العاجل لاتفاق 20 يونيو 2011 بشأن إدارة منطقة أبيي وأمنها، لا سيما إنشاء المجلس والإدارة والشرطة. **ويشيد** المؤتمر بقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي لمساهمتها في الحفاظ على السلم والأمن في المنطقة؛

8. **يدعو** كلا من جيبوتي وإرتريا إلى ممارسة ضبط النفس في نزاعهما الحدودي. **ويشجع** المؤتمر رئيس المفوضية، بدعم من البلدين، على مواصلة جهوده من أجل تطبيع العلاقات وحسن الجوار بين جيبوتي وإرتريا؛

9. **يؤكد** من جديد عزمه على إيجاد حل دائم للنزاع في الصحراء الغربية، **ويدعو** الدولتين العضوين، المملكة المغربية والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، إلى إجراء

محادثات مباشرة وجادة وتوسيع نطاق التعاون اللازم ليشمل أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي والمفوضية والممثل السامي للاتحاد الأفريقي في الصحراء الغربية. **ويرحب** المؤتمر بالتزام الأمين العام للأمم المتحدة بإعادة إطلاق عملية التفاوض بدينامية وروح جديدتين تؤديان إلى استئناف المفاوضات بحسن نية ودون شروط مسبقة بين الطرفين بهدف الوصول إلى حل دائم ينص على إجراء استفتاء لشعب الصحراء الغربية لتقرير المصير تماشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومقررات الاتحاد الأفريقي/ منظمة الوحدة الأفريقية؛

10. **يعرب مجددا عن قلقه** إزاء استمرار المأزق السياسي والوضع الأمني في ليبيا. و**يحث** المؤتمر الأطراف الليبية على تجاوز خلافاتها السياسية الحالية بغية إعادة تعديل اتفاق ليبيا السياسي بالتوافق لكي يتسنى تنفيذه في وقت مبكر بطريقة تهيئ الظروف المواتية لإجراء حوار شامل بين الجميع من أجل إحلال السلم المستدام والمصالحة في ليبيا. **يشيد** المؤتمر بلجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا، برئاسة فخامة السيد دينيس ساسو نغيسو من الكونغو، **ويرحب** بالزيارة التي قام بها وفد وزاري من الاتحاد الأفريقي إلى ليبيا، شمل مفوض السلم والأمن. و**يشيد** المؤتمر أيضا بجهود الدول المجاورة فضلا عن جهود الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في ليبيا والرئيس السابق لتنزانيا جاكايا كيكويتي والأمم المتحدة، على مشاركتهم المتواصلة في البحث عن حل دائم للأزمة الليبية؛

11. **يناشد** جميع الأطراف الفاعلة الكونغولية العمل من أجل الحفاظ على المكاسب التي لا تزال هشة في سبيل تحقيق السلم والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما التنفيذ الفعلي والتوافقي لاتفاق 31 ديسمبر 2016، بهدف تنظيم انتخابات في ديسمبر 2017. وفي هذا الصدد، **يرحب** المؤتمر بالمبادرات التي اتخذها رئيس المفوضية حتى الآن، بما في ذلك إيفاد بعثة في يومي 29 و 30 مايو إلى كينشاسا بقيادة مفوض السلم والأمن ضمت ممثلين عن الأمم المتحدة والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، والمؤسسات الضامنة لإطار السلم والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الموقع في 24 فبراير 2013 في أديس أبابا. **ويشيد** المؤتمر بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لقرارها بضمان تمويل العملية الانتخابية عن طريق ميزانية الحكومة، وإتاحة الموارد اللازمة للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لإجراء العملية الانتخابية وتنظيم الانتخابات. **ويدعو** المؤتمر إلى التعجيل بتعيين رئيس وأعضاء المجلس الوطني لمتابعة الاتفاق من أجل وضع الجدول الزمني للانتخابات. **ويعرب المؤتمر عن بالغ قلقه** إزاء الحالة الأمنية والإنسانية السائدة في مقاطعة كاساي. **ويشدد المؤتمر على ضرورة** اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإعادة تنشيط التعاون وعملية تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة وفقا للاتفاق الإطاري. **ويدعو** المؤتمر الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وضامني الاتفاق الإطاري، والدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي لتقديم كامل الدعم اللازم لهذا الغرض؛

12. **يعيد تأكيد** التزامه بإيجاد حل سلمي للأزمة في بوروندي من خلال الإسراع بإطلاق حوار شامل بين البوروندييين برعاية مجموعة شرق أفريقيا، بدعم من الاتحاد الأفريقي، وتحت قيادة وسيط مجموعة شرق أفريقيا، رئيس أوغندا يويري ك. موسيفيني وميسره، رئيس تنزانيا السابق بنيامين مكابا، **ويطلب** من جميع أصحاب المصلحة البوروندييين المشاركة بنشاط ودون شروط في هذه العملية. و**يدعو** المؤتمر السلطات البوروندية لاتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتوصل إلى أوسع توافق ممكن بشأن العملية الجارية لتنقيح الدستور، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة واستنادا إلى اتفاق أروشا في 2000. في هذا الصدد، **يؤكد المؤتمر من جديد** استعداد وفد الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى لرؤساء الدول للمساعدة في الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للأزمة في بوروندي. و**يدعو** المؤتمر إلى التوقيع السريع على مذكرة التفاهم المتعلقة بأنشطة مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين للاتحاد الأفريقي؛

13. **يعرب عن بالغ قلقه** إزاء تدهور الوضع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى **ويدين بشدة** الهجمات ضد المدنيين وقوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عما تقوم به الجماعات المسلحة من أنشطة لزعزعة الاستقرار، **ويطلب** منها أن تلتزم بحزم ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية إحلال السلام في البلد. **ويؤكد** المؤتمر **مجددا** دعمه الكامل للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، **ويدعو** جميع أصحاب المصلحة في وسط أفريقيا والأمم المتحدة والشركاء الآخرين إلى دعم هذه العملية. **ويرحب** المؤتمر بتوقيع اتفاقية بين الجماعات المسلحة في روما في 19 يونيو 2017، بما في ذلك وقف إطلاق النار على نطاق البلد، في إطار تيسير مجتمع سانت إيجيديو. **ويحث** المؤتمر الدول الأعضاء والشركاء على مواصلة وزيادة مساعدتهم لجمهورية أفريقيا الوسطى والإسهام في جهود إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد النزاع في البلد؛

14. **يدعو** جميع الأطراف السياسية الفاعلة في غينيا- بيساو إلى احترام وتنفيذ اتفاقية كوناكري دون مزيد من التأخير، **ويحث** جميع الجهات الفاعلة على الامتناع عن القيام بأعمال أو تصريحات يمكن أن تصعد من التوتر وتحرض على العنف. **ويشيد** المؤتمر بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) على جهودها المتواصلة من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في غينيا- بيساو؛

15. **يشجع** جميع أصحاب المصلحة الليبيريين على مواصلة العمل معا من أجل توطيد السلام في بلدهم، ولا سيما من خلال تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات سلمية وحرة وشفافة، بدعم من الإقليم، من خلال المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجتمع الدولي ككل؛

16. **يدين بشدة** التمرد في كوت ديفوار **ويؤكد من جديد على ضرورة** بقاء قوات الدفاع والأمن بصرامة خاضعة للسلطات المدنية. **ويؤكد** المؤتمر **من جديد** دعمه للحكومة في جهودها الرامية إلى توطيد عملية المصالحة التي ستمكن من تعزيز السلام والاستقرار في البلد بغية الحفاظ على النمو الاقتصادي المرتفع لصالح الشعب الإيفواري؛

17. **يشيد** بالسلطات الجديدة في جامبيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لجهودهما المشتركة الرامية إلى تعزيز السلام الدائم والاستقرار والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في البلد **ويشجعهما** على مواصلة السير على هذا الطريق. **ويعيد** المؤتمر **تأكيد** دعم الاتحاد الأفريقي الكامل لعملية تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد الأزمة في جامبيا **ويدعو** الدول الأعضاء، التي لديها إمكانيات، إعارة الخبراء في إصلاح القطاع الأمني والعدالة والتنمية، تمشيا مع قرار الاجتماع الـ 694 لمجلس السلم والأمن. **ويشيد** المؤتمر برئيس المفوضية لإيفاده بعثة رفيعة المستوى لتقييم الاحتياجات في جامبيا؛

18. **يحث مرة أخرى** جميع الأطراف في مالي على مضاعفة جهودها من أجل التغلب على التحديات التي تواجه تنفيذ اتفاقية السلام والمصالحة في مالي، وهو الإطار الوحيد الذي يمكّن من تحقيق السلام الدائم والمصالحة في مالي. وفي هذا الصدد، **يرحب** المؤتمر بالتقدم المحرز خلال هذه الفترة، ولا سيما إنشاء السلطات المؤقتة وعقد مؤتمر المصالحة الوطنية. **ويعيد** المؤتمر **تأكيد إدانته القوية** للهجمات الإرهابية البشعة ضد السكان المدنيين، والقوات المالية والدولية التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وعملية برخان. **ويرحب** المؤتمر بالمبادرة التي اتخذتها مجموعة البلدان الخمسة في منطقة الساحل في الوقت المناسب، وهي بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد، مما أدى إلى إنشاء القوة المشتركة لمجموعة البلدان الخمس في منطقة الساحل. **كما يرحب** المؤتمر باعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 2359 (2017) بشأن نشر القوة المشتركة لمجموعة الدول الخمس، **ويعرب عن تقديره** للاتحاد الأوروبي لتقديمه الدعم المالي لمبادرة

مجموعة الدول الخمس في منطقة الساحل. **ويطلب** المؤتمر إلى المفوضية أن ينظم، في أقرب وقت ممكن، اجتماعا للبلدان الأعضاء في عملية نواكشوط لمناقشة دعمها لمبادرة البلدان الخمسة في منطقة الساحل، في إطار استراتيجية الاتحاد الأفريقي لمنطقة الساحل؛

19. **يشدد** على أن الإرهاب لا يزال يشكل أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن والاستقرار والتنمية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وفي الأقاليم، **ويلاحظ** أن الجماعات الإرهابية المنتسبة إلى القاعدة وغيرها مما يسمى بالدولة الإسلامية تواصل نشاطها في الصومال وفي ليبيا وفي حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل. **ويؤكد المؤتمر من جديد** أنه لا يمكن تحقيق النجاح في مكافحة الإرهاب والتشدد والتطرف العنيف والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية إلا بالتعاون والتضامن والعمل الجماعي. وفي هذا الصدد، **يؤكد المؤتمر ضرورة** قيام الدول الأعضاء بتنفيذ الصكوك الأفريقية والدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب والاستفادة من أطر التعاون القائمة، ولا سيما المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، واللجنة الأفريقية لأجهزة المخابرات والأمن، والمنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة. و**يشدد** المؤتمر على أهمية دور عمليتي نواكشوط وجيبوتي اللتين ينبغي تعزيزهما لكي تضطلعا بدورهما الكامل في الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب؛

20. **يشيد** بالقوة المشتركة المتعددة الجنسيات التابعة للدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد، وهي نيجيريا والنيجر والكاميرون وتشاد، بالإضافة إلى جمهورية بنين، للتقدم الكبير المحرز في الحرب ضد جماعة بوكو حرام الإرهابية، **ويشجعها** على مواصلة جهودها بدعم من الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي. **ويعرب المؤتمر عن قلقه** إزاء الوضع الإنساني في شمال شرق نيجيريا الناجم عن الوضع الأمني، **ويناشد** المجتمع الدولي تقديم المساعدة اللازمة، بما يتناسب مع احتياجات المتضررين في المنطقة. وعلاوة على ذلك، **يلاحظ المؤتمر مع التقدير** أنه بفضل جهود مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، ولا سيما عنصرها العسكري المتمثل في فرقة العمل المشتركة، لم يعد جيش الرب للمقاومة يشكل تهديدا عسكريا مباشرا لدول المنطقة. وفي هذا الصدد، **يهنئ** المؤتمر بلدان المنطقة على إسهامها القيم في هذا الجهد، **ويشدد على ضرورة** بذل كل ما في وسعها لكي لا يقوض انسحاب القوات الأوغندية والأمريكية المكاسب التي تحققت. و**يناشد** المؤتمر الدول الأعضاء في مبادرة التعاون الإقليمي القضاء على جيش الرب للمقاومة بمواصلة إجراءاتها ضد جيش الرب للمقاومة، بدعم من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وشركائها؛

21. **يعترف** بالتقدم المحرز في تنفيذ وتفعيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن، بالتآزر مع المنظومة الأفريقية للحكم. و**يشجع** المؤتمر المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي بدعم من الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين، ومشاركة المجتمع المدني، على متابعة الجهود الرامية إلى ضمان التشغيل الكامل لجميع مكونات المنظومة الأفريقية للسلم والأمن تحت قيادة مجلس السلم والأمن. و**يحيط المؤتمر علما** بالخطوات المتخذة فيما يتعلق بالقوة الأفريقية الجاهزة، ولا سيما استعراض مبدئها العسكري والتحقق المقبل من التعهدات التي أعلنت عنها المناطق. **ويتطلع** المؤتمر إلى الافتتاح العاجل للقاعدة اللوجستية القارية في دوالا، بالكاميرون. **ويحيط المؤتمر علما أيضا** بالأنشطة المضطلع بها في سياق القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات، ولا سيما فيما يتعلق بحالة الجاهزية، تمشيا مع إعلان لواندا الصادر في ديسمبر 2016؛

22. **يدعو** المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية والدول الأعضاء إلى إيلاء الأولوية لتنفيذ سياسة إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع، وتجديد التزاماتها بمبادرة التضامن الأفريقي، واعتبارها أولوية في إطار التضامن الأفريقي. **ويعرب** المؤتمر عن تقديره

لشركاء الاتحاد الأفريقي، **ويدعوهم** إلى مواصلة وتكثيف دعمهم لأنشطة الاتحاد الأفريقي في مجال إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع.

23. **يعيد تأكيد الحاجة الماسة** لأفريقيا، في إطار المنظومة الأفريقية للسلم والأمن، إلى تشجيع وتعزيز عملها في مجال منع الأزمات ومنع نشوب النزاعات. وفي هذا الصدد، **يحث** المؤتمر مجلس السلم والأمن وهيئة الحكماء والمفوضية على أن تقوم، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، بمضاعفة الجهود لمنع نشوب النزاعات، فيما يتعلق بالدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية، ولا سيما فيما يتعلق بالنزاع والعنف المتصلين بالانتخابات في القارة، تمشيا مع الأحكام ذات الصلة من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن والميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم؛

24. **يحيط علما مع الارتياح** بالخطوات المتخذة لتنفيذ مقرراته فيما يتعلق بصندوق الاتحاد الأفريقي للسلام. و**يقر** المؤتمر بيان الاجتماع الـ689 لمجلس السلم والأمن، ولا سيما هياكل الإدارة ومعايير الأهلية لصندوق السلام، وكذلك نطاق العمليات التي ستقدم، على أساس كل حالة على حدة، لموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتمويل اللاحق من خلال المساهمات غير المقررة. و**يعرب** المؤتمر عن شكره للدول الأعضاء التي سددت مساهماتها السنوية في صندوق السلام، **ويحث** الدول التي لم تسدد مساهماتها بعد على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. و**يشيد** المؤتمر بالممثل السامي لصندوق السلام وتمويل الاتحاد، الدكتور دونالد كابيروكا، على جهوده الدؤوبة من أجل تنفيذ صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي؛

25. **يرحب** بالتوقيع، في 19 أبريل 2017، على إطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن الشراكة المعززة في مجال السلم والأمن، **ويشجع** رئيس المفوضية، بما في ذلك من خلال ممثله السامي لصندوق السلام وتمويل الاتحاد، الدكتور دونالد كابيروكا، لمواصلة إشراك الأمم المتحدة في تقديم دعم أكبر لجهود السلام للاتحاد الأفريقي، تمشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، **يطلب** المؤتمر من رئيس المفوضية المضي قدما في المشاركة السياسية من أجل إصدار قرار موضوعي من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة خلال عام 2017، بشأن استخدام المساهمات المقررة لدعم بعثات الاتحاد الأفريقي المعتمدة أو المرخصة لها لعام 2017؛

26. **يرحب** بالتزام مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، وهي مصر وإثيوبيا والسنغال بمواصلة تعزيز المصالح والمواقف الأفريقية المشتركة بشأن قضايا السلم والأمن داخل مجلس الأمن الدولي والدفاع عنها، بما يتماشى مع استنتاجات خلوات وهران الرفيعة المستوى. **ويثني** المؤتمر على مصر وإثيوبيا لتقديمهما معلومات محدثة إلى مجلس السلم والأمن بشأن أنشطة مجموعة الدول الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن الدولي منذ يناير 2017. **يهنئ** المؤتمر بكوت ديفوار وغينيا الاستوائية لانتخابهما كعضوين أفريقيين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة 2019/2018 و**يتطلع** إلى مساهماتهما في تعزيز المصالح المشتركة للاتحاد الأفريقي واهتماماته في مجلس الأمن الدولي، تمشيا مع مقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي الصادر في يناير 2016؛

27. **يوافق** على استنتاجات خلوة مجلس السلم والأمن بشأن تنفيذ نتائج الخلوات المتعاقبة لمجلس السلم والأمن ومقررات الاعتماد ذات الصلة من 2007 إلى 2016، المنعقدة في الفترة من 3 إلى 5 مايو 2017 في كيجالي، رواندا.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Peace and Security Collection

2017-07-04

Report of the Peace and Security Council on its Activities and the State of Peace and Security in Africa

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/9034

Downloaded from African Union Common Repository